



التقرير السنوي لعام 2025



حضرة صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبدالله الثاني



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

1	كلمة رئيس مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية معالي وزيرة التنمية الاجتماعية
2	كلمة عطوفة مدير عام صندوق المعونة الوطنية
3	النشأة والرؤية والرسالة
4	أعضاء مجلس الإدارة وابرز قرارات المجلس
5	الهيكل التنظيمي
6	المقدمة
7	الانجاز في مجال البرامج لعام 2025
8	برامج التحويلات النقدية الشهرية
	برنامج المعونات المالية الشهرية
	برنامج الدعم النقدي الموحد
20	برامج الاستجابة للصدمات
	برنامج المعونات الطارئة
	برنامج المعونات الفورية
	برنامج التأهيل الجسماني
	برنامج المعونات المالية الاضافية
	برنامج معونة الشتاء
26	مشروع المسح
27	برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي
	برنامج التمكين الاقتصادي
	برنامج التمكين الاجتماعي
32	الانجاز في مجال التطوير لعام 2025
	الشراكات والتعاون الدولي
	التحول الرقمي وتسهيل الوصول
	المتابعة والتقييم
	الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية لعام 2025
	مركز الدعم والمساندة
	رفع قدرات العاملين في الصندوق لعام 2025

المحتويات

يسرني أن أقدم التقرير السنوي لصندوق المعونة الوطنية لعام 2025، والذي يجسد مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي المنظم في قطاع الحماية الاجتماعية، ويعكس التزام الدولة الأردنية الراسخ بتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية الفئات الأكثر احتياجاً، انسجاماً مع رؤية التحديث الشامل بمساراتها السياسية والاقتصادية والإدارية.

لقد شكل عام 2025 محطة مفصلية في مسيرة الحماية الاجتماعية في المملكة، حيث تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام (2025-2033)، والتي جاءت ترجمة عملية لرؤية التحديث، وإطاراً وطنياً متكاملًا يعزز التحول من نهج تقديم المساعدات إلى بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة، تركز على الاستهداف العادل، وتعزيز التكامل بين المؤسسات، وتعظيم الأثر الاجتماعي.

وقد تميزت هذه الاستراتيجية برؤية شمولية تضع الإنسان في صميم السياسات الاجتماعية، وتدعم تكامل البرامج والخدمات، بما يشمل محور "الصمود" كأحد المراكز الأساسية، وصولاً إلى تمكين الأفراد والأسر اقتصادياً وتعزيز قدرتهم على الاعتماد على الذات.

وفي هذا السياق، اضطلع صندوق المعونة الوطنية بدور محوري في تنفيذ مستهدفات الاستراتيجية، من خلال تطوير برامج، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتبني أدوات حديثة في إدارة الدعم النقدي، بما يضمن إيصال المعونات إلى مستحقيها بكفاءة وشفافية، ويعزز كرامة المواطن ويحفظ حقوقه الاجتماعية.

وانطلاقاً من أهمية الشراكة والتكامل، واصل الصندوق تعزيز تعاونه مع مختلف الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، بما يسهم في توحيد الجهود الوطنية وتحقيق أثر تنموي أكثر عمقاً واستدامة.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكافة كوادر صندوق المعونة الوطنية على جهودهم المخلصة، كما أؤكد استمرار دعم مجلس الإدارة لمسيرة الصندوق، ومواصلة العمل على تطوير التشريعات والسياسات والبرامج، بما يعزز منظومة الحماية الاجتماعية، ويحقق التنمية الاجتماعية الشاملة، ويخدم الإنسان الأردني في مختلف الظروف.



كلمة رئيس مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية

معالي وزيرة التنمية الاجتماعية
وفاء سعيد بني مصطفى

“إن تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين هو أساس الاستقرار والتقدم.” — جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين

وانطلاقاً من هذه الرؤية الملكية، يأتي التقرير السنوي العام لعام 2025 لصندوق المعونة الوطنية، ليجسد عامًا من العمل المؤسسي المتواصل في خدمة الأسر الأردنية، ويعكس التزامًا راسخًا بتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه بكفاءة وعدالة.

وإذ نضع بين أيديكم هذا التقرير، فإننا لا نستعرض أرقامًا ومؤشرات فحسب، بل نقدّم خلاصة جهدٍ امتد على مدار عام كامل، هدفه الأساسي التخفيف من الأعباء المعيشية عن الأسر الأكثر احتياجًا، وفتح آفاق أوسع لحياة أكثر استقرارًا وكرامة. فخلف كل رقم قصة، وخلف كل خدمة أثرٌ نسعى لأن يكون ملموسًا في حياة المواطنين.

لقد شكّل عام 2025 محطة مهمة في مسيرة الصندوق، واصلنا خلالها تطوير برامجنا وآليات عملنا، وتعزيز كفاءة الاستهداف، بما يضمن توجيه الدعم لمستحقيه وفق أسس واضحة وشفافة. وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من خدمات الصندوق 248 ألف أسرة في مختلف محافظات المملكة، وهو ما يعكس حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا، ويعزز في الوقت ذاته إصرارنا على تحسين جودة الخدمات المقدمة.

وفي هذا الإطار، لم يقتصر دور الصندوق على تقديم المساعدات النقدية، بل اتجه بشكل متدرّج نحو تبني نهج التمكين الاقتصادي، من خلال ربط الدعم بفرص تدريب متنوعة، بما يتيح للأسر الانتقال من دائرة الاعتماد على المساعدة إلى دائرة الإنتاج، وتحسين مستوى معيشتها وتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

كما عمل الصندوق، بالتعاون مع شركائه من مختلف المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، على تطوير سياساته وبرامجه، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية، ويسهم في بناء منظومة حماية اجتماعية أكثر كفاءة واستدامة، قادرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

واستمرارًا لنهج التحوّل الرقمي، أطلق الصندوق خدمة المعونات الطارئة، بما يسهم في تسريع إيصال الدعم إلى مستحقيه، وتعزيز قدرة نظام الحماية الاجتماعية على الاستجابة للصدمات والأزمات، وفق أسس ومعايير واضحة تضمن النزاهة والعدالة.

وإذ نوّكد أن ما تحقّق خلال هذا العام يشكّل خطوة متقدمة في مسار التطوير، فإننا نعي في الوقت ذاته أن الطريق ما زال يتطلب المزيد من العمل، والاستماع، والتقييم المستمر، لضمان تحقيق أثرٍ أعمق وأكثر استدامة في حياة الأسر المستفيدة.

إن كرامة المواطن ستبقى محور عملنا وغايتنا الأولى، وستظل مسؤوليتنا تتجاوز حدود تقديم الدعم، لتشمل تمكين الإنسان وتعزيز قدرته على بناء مستقبله بثقة واستقرار.

وفي الختام، أتوجّه بالشكر والتقدير لكافة موظفي صندوق المعونة الوطنية على ما بذلوه من جهود مخلصّة، كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني ، والشركاء الدوليين، الذين كان لتعاونهم دورٌ أساسي في تحقيق هذه الجهود وتعزيز أثرها، ونثمن عاليًا الدعم المتواصل من قيادتنا الهاشمية، التي شكّلت توجيهاتها ورؤيتها الدافع الأهم لتعزيز مسيرة العمل الاجتماعي وخدمة المواطن الأردني.

سائلين الله العليّ القدير أن يوفّقنا جميعًا لخدمة وطننا.

والله ولي التوفيق



**كلمة عطوفة مدير عام
صندوق المعونة الوطنية**

ختام سالم شنيكات

النشأة

تأسس صندوق المعونة الوطنية في عام 1986 بموجب القانون رقم (36) لسنة 1986 كمؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً وذلك بهدف تأمين الحماية والرعاية للأسر الفقيرة والمحتاجة ورفع مستوى معيشة هذه الأسر وتفعيل وتنمية مهارات وقدرات أفرادها ودمجهم في سوق العمل بما يساعد هذه الأسر على تحسين مستوى معيشتها من خلال تمكينها من الحصول على دخل إضافي بشكل مستمر وتحويل أفراد هذه الأسر إلى أشخاص منتجين وفاعلين في المجتمع.

الرؤية

"بيت خبرة إقليمي يطبق أفضل أنظمة الحماية الاجتماعية الموجهة للفقراء".

الرسالة

"إدارة برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة والمحتاجة بكفاءة وابداع وتنفيذ برامج التمكين الاقتصادي وبرامج التحويلات النقدية والطارئة بكافة أنواعها وفقاً لأفضل الممارسات".



أعضاء مجلس الإدارة

أبرز قرارات المجلس لعام 2025

- إقرار صرف معونة الشتاء للأسر المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية
- إقرار التقرير السنوي 2024
- إقرار التعليمات المعدلة للتعليمات التنظيمية و المالية لمشاريع المسح و المتابعة للمنتفعين وطالبي الانتفاع لسنة 2025، والدليل التنظيمي
- إقرار أسس منح المكافآت و الحوافز لموظفي صندوق المعونة الوطنية لسنة 2025.
- إقرار أسس صندوق إدخار صندوق المعونة الوطنية
- إقرار تقرير مراجعة الخطة الاستراتيجية
- إقرار تقرير مدقق الحسابات لسنة 2024
- إقرار التعليمات التنظيمية للوحدات الإدارية في صندوق المعونة الوطنية لسنة 2025
- إقرار تعليمات معونات الدعم النقدي الشهري لاسر و افراد الحالات الخاصة و المحتاجة.



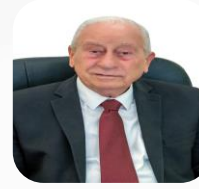
سعادة السيدة
سامية سكر السلفيتي



سعادة السيد
جهاد تيم



عطوفة الدكتور
عبد محمود السميرات



عطوفة الدكتور
عثمان محمد بدير



سعادة السيد
السيد محمد الزعبي



سعادة الدكتورة
عُلا محمد المساعفة



معالي وفاء سعيد بني مصطفى



سعادة السيدة
شرمين صبيحي الدجاني



سعادة السيد
قيس إبراهيم الطراونة



عطوفة الدكتور
جاءد الله الخلايلة



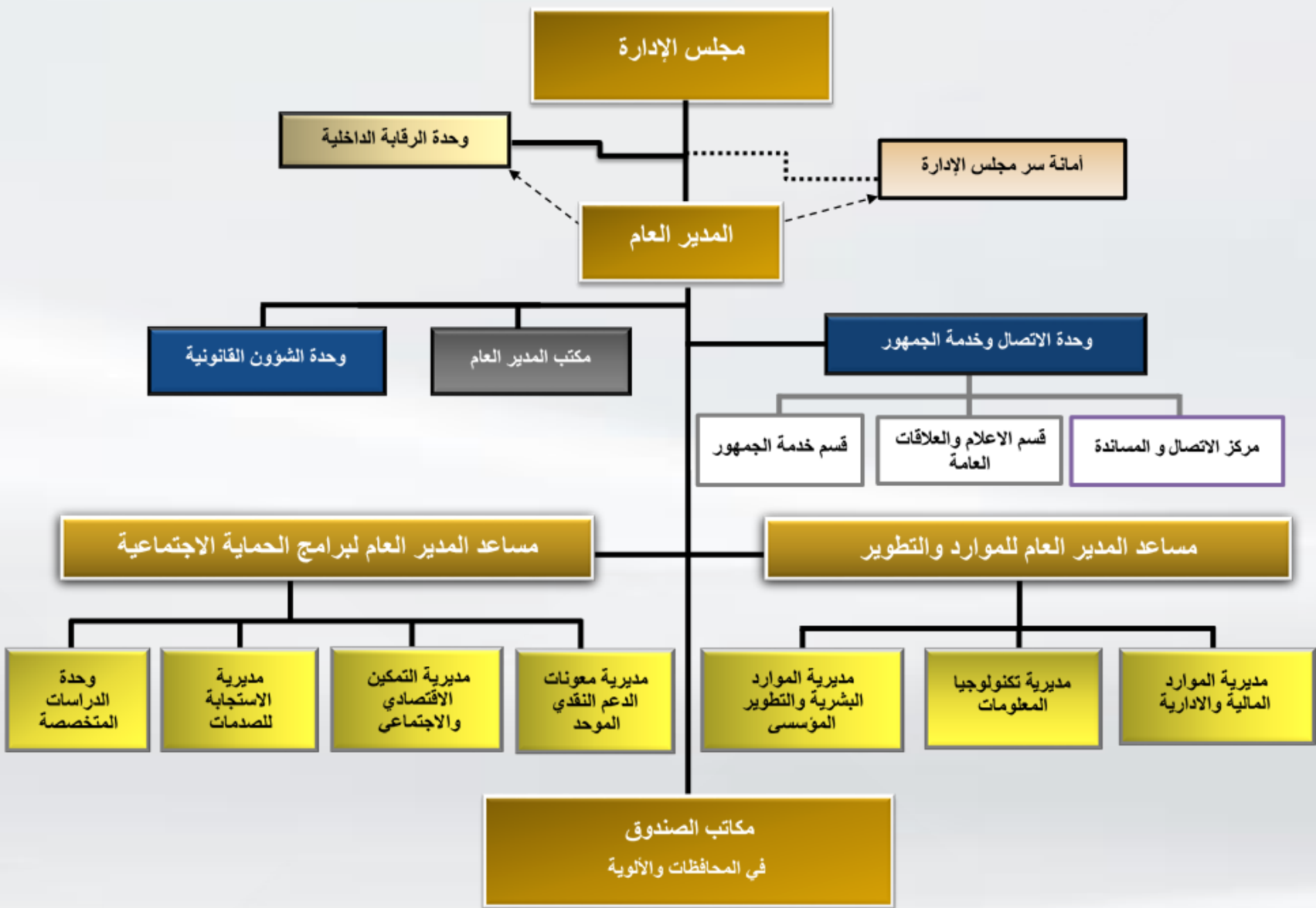
عطوفة ختام سالم الشنيكات



سعادة السيد
مروان العنيزات



عطوفة الدكتور
أحمد مفلح الغرابية



الهيكل التنظيمي

جاء عام 2025 ليؤكد التزام صندوق المعونة الوطنية بدوره كلاعب محوري في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية في المملكة، من خلال مواصلة التحول نحو تدخلات أكثر كفاءة واستدامة، تركز على العدالة في الاستهداف، و القرارات المبنية على البيانات، والتكامل بين الدعم النقدي والتمكين الاقتصادي والاجتماعي. وقد عمل الصندوق خلال هذا العام على ترسيخ نهج مؤسسي يوازن بين تلبية الاحتياجات الآنية للأسر الفقيرة والمحتاجة، وتهيئة الظروف التي تمكّنها من تحسين أوضاعها المعيشية على المدى المتوسط والطويل.

وشهد العام توسعاً مدروساً في برامج المساعدات النقدية الشهرية المتكررة، إلى جانب دراسة أدوات ومعايير الاستهداف بما يضمن وصول الدعم إلى الفئات الأشد حاجة، ويعزز كفاءة استخدام الموارد. كما واصل الصندوق تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي ضمن رؤية شمولية تهدف إلى تقليص فجوات الفقر، ودعم الانتقال التدريجي من الاعتماد على المساعدات إلى الاعتماد على الذات، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية في للحماية الاجتماعية.

ويأتي هذا التقرير توثيقاً لمسار العمل المؤسسي الذي انتهجه الصندوق خلال عام 2025، واستعراضاً لأبرز الإنجازات والنتائج المتحققة، ثمرةً للتعاون الوثيق مع الشركاء من المؤسسات الوطنية والدولية. كما يهدف تقديم صورة متكاملة عن الجهود المبذولة لتحقيق رؤية الصندوق، وتطوير السياسات والبرامج القائمة على الأدلة، بما يسهم في تحسين جودة حياة الأسر المستفيدة وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية فعالية وشمولاً في المملكة.

الانجاز في مجال البرامج لعام 2025

الانجاز في مجال البرامج لعام 2025

انسجاءاً مع محاور وأولويات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثه (2025-2033)، ولا سيما ركيزتي الحماية الاجتماعية الشاملة والتمكين الاقتصادي، واصل صندوق المعونة الوطنية خلال عام 2025 تنفيذ حزمة متكاملة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى الحد من الفقر وتعزيز صمود الأسر المستحقة وتحسين ظروفها المعيشية. وقد ارتكزت تدخلات الصندوق على نهج مؤسسي قائم على الاستهداف العادل وتكامل الأدوات، بما يضمن توجيه الدعم إلى الفئات الأشد فقراً وتحقيق أثر اجتماعي مستدام.

وشملت هذه الجهود التحويلات النقدية الدورية التي تُقدّم للأسر بشكل منتظم لتلبية احتياجاتها الأساسية، و بما يسهم في تعزيز الأمن المعيشي وتقليل فجوة الفقر لتلك الأسر، إلى جانب برامج المساعدات النقدية المستجيبة للصدمات، التي يتم صرفها لدعم الأسر المتضررة من الأزمات والظروف الاستثنائية، انسجاءاً مع توجهات الاستراتيجية في تعزيز الجاهزية والاستجابة للصدمات والأزمات.

ولا يقتصر دور الصندوق على تقديم الدعم المالي، بل يمتد ليشمل تمكين الأسر على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ضمن مقاربة شمولية تعكس الانتقال من الحماية إلى الإنتاج. ففي إطار التمكين الاقتصادي، عمل الصندوق على دعم الأسر المستفيدة من خلال توفير فرص التدريب والتأهيل المهني وإحالتها إلى فرص التشغيل، وبما يعزز قدرتها على تحقيق الاعتماد على الذات و يتوافق مع أهداف الاستراتيجية في تعزيز المشاركة الاقتصادية للفئات الأكثر هشاشة.

أما على صعيد التمكين الاجتماعي، فقد قدّم الصندوق حزمة متكاملة من الخدمات الداعمة التي تسهم في تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي للأسر المستفيدة، شملت توفير التأمين الصحي لضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، إضافة إلى تقديم مساعدات إضافية من خلال تنفيذ مبادرات الديوان الملكي العامر، و مؤسسة ولي العهد، والهيئة الهاشمية الخيرية الأردنية، وشركاء المجتمع المدني، وقد شملت تلك التدخلات المساعدات العينية، والبطاقات الشرائية، والحقائب المدرسية والبطاقات التعليمية، ودعم العمليات الجراحية، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحد من المخاطر الاجتماعية.

ويستعرض هذا التقرير تفاصيل البرامج التي نفذها الصندوق خلال عام 2025، إلى جانب توزيع الأسر المستفيدة من كل برنامج، في إطار توثيق الجهود المبذولة لترجمة الأهداف الاستراتيجية للصندوق و أهداف استراتيجية الحماية الاجتماعية المحدثه إلى تدخلات عملية قابلة للقياس، تسهم في تخفيف حدة الفقر وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في المملكة.

■ برامج التحويلات النقدية الشهرية

تُعد برامج التحويلات النقدية الشهرية أحد الركائز الأساسية لتدخلات صندوق المعونة الوطنية، وأداة محورية في تنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثثة (2025–2033)، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية وضمان حد أدنى من الدخل للأسر الأشد فقرًا وهشاشة. وقد واصل الصندوق خلال عام 2025 تنفيذ هذه البرامج بوصفها تدخلًا منتظمًا ومستدامًا يهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المستحقة، وتعزيز أمنها المعيشي، والحد من تعرضها لمخاطر الفقر.

واستندت برامج التحويلات النقدية الشهرية إلى آليات استهداف محدثة وقائمة على البيانات، بما يضمن توجيه الدعم إلى الأسر الأكثر احتياجًا وفق معايير موضوعية وعادلة، ويسهم في رفع كفاءة وفعالية الإنفاق الاجتماعي، كما شكّلت هذه البرامج قاعدة أساسية للتكامل مع تدخلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توفير الاستقرار المالي اللازم للأسر، بما يمكّنها من الاستفادة من فرص التدريب والتشغيل والخدمات المساندة الأخرى.

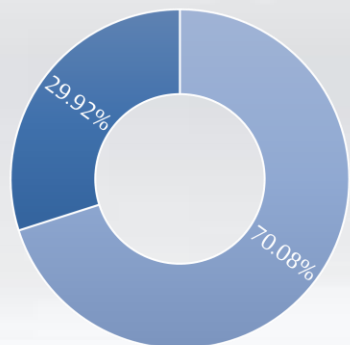
وأسهمت التحويلات النقدية الشهرية خلال عام 2025 في تعزيز قدرة أكثر من 248 ألف أسرة فقيرة في تلبية احتياجاتها الأساسية، وتحسين مستوى معيشتها، وتقليص فجوات الفقر لديها.

ويستعرض الجدول التالي حجم التغطية وعدد الأسر المستفيدة والتوزيع الجغرافي على مستوى المحافظات، و الذي يظهر تركّزاً أعلى للمستفيدين في محافظات ذات كثافة سكانية مرتفعة، حيث جاءت محافظة العاصمة في المرتبة الأولى بنسبة أكثر من 27% من إجمالي المستفيدين، تلتها محافظة إربد بنسبة تجاوزت 22%، ثم محافظة الزرقاء بنسبة أكثر من 15%.

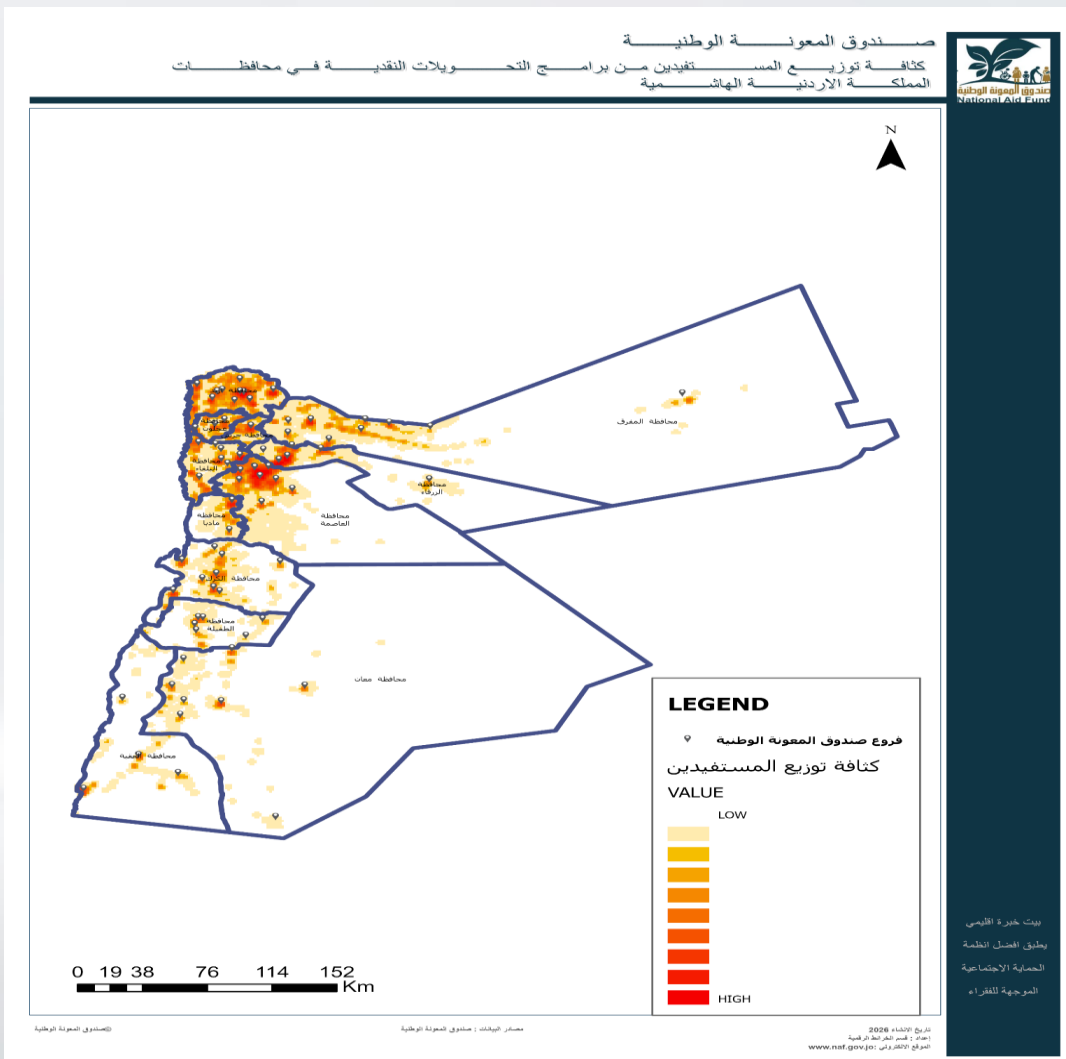
المحافظة	عدد المعونات	عدد الأفراد	مبلغ المعونة الشهري	نسبة المحافظة من إجمالي العدد الكلي
محافظة إربد	55,917	264,875	4,800,224	22.46%
محافظة البلقاء	21,755	108,129	1,855,862	8.74%
محافظة الزرقاء	38,793	180,356	3,335,132	15.59%
محافظة الطفيلة	2,756	12,323	222,754	1.11%
محافظة العاصمة	68,559	311,895	5,907,035	27.54%
محافظة العقبة	5,196	22,227	425,210	2.09%
محافظة الكرك	11,122	53,263	909,061	4.47%
محافظة المفرق	18,860	86,616	1,624,970	7.58%
محافظة جرش	7,305	33,250	601,583	2.93%
محافظة عجلون	5,319	25,513	431,298	2.14%
محافظة مادبا	7,696	36,094	645,209	3.09%
محافظة معان	5,634	24,897	455,406	2.26%
المجموع	248,912	1,159,438	21,213,744	100%

كما يبين الجدول والرسم التاليين توزيع المستفيدين حسب جنس رب الأسرة حيث تشكل نسبة الأسر التي ترأسها امرأة ما أكثر من 29% من إجمالي الأسر المستفيدة من هذه البرامج.

المحافظة	اجمالي عدد المعونات	الأسر التي ترأسها انثى	الأسر التي يرأسها ذكر	نسبة الأسر التي ترأسها انثى
محافظة اربد	55,917	15,633	40,284	27.96%
محافظة البلقاء	21,755	6,401	15,354	29.42%
محافظة الزرقاء	38,793	11,228	27,565	28.94%
محافظة الطفيلة	2,756	903	1,853	32.76%
محافظة العاصمة	68,559	19,546	49,013	28.51%
محافظة العقبة	5,196	1,790	3,406	34.45%
محافظة الكرك	11,122	3,895	7,227	35.02%
محافظة المفرق	18,860	6,153	12,707	32.62%
محافظة جرش	7,305	2,657	4,648	36.37%
محافظة عجلون	5,319	1,689	3,630	31.75%
محافظة مادبا	7,696	2,498	5,198	32.46%
محافظة معان	5,634	2,079	3,555	36.90%
المجموع	248,912	74,472	174,440	29.92%



الأسر التي يرأسها ذكر الأسر التي ترأسها امرأة



وفقًا للتعليمات الناظمة، يُسمح للأسر بالاستفادة من أكثر من نوع من المعونات في حال تداخل الظروف، ولا سيما في معونات أسر ذوي الإعاقة والحالات الإنسانية، حيث قد يجتمع الفقر مع وجود شخص من ذوي الإعاقة أو المصابين بالأمراض المزمنة داخل الأسرة، وبما يراعي مبادئ العدالة والاستجابة للاحتياجات الخاصة.

توزيع الأفراد المستفيدين من برامج التحويلات النقدية الشهرية حسب الجنس والفئات العمرية

الفئة العمرية	اجمالي عدد الأفراد	الإناث	الذكور	نسبة الفئة العمرية	نسبة الإناث
(4-0)	104,243	50,586	53,657	%8.99	%48.53
(9-5)	173,610	84,962	88,648	%14.97	%48.94
(14-10)	185,055	91,055	94,000	%15.96	%49.20
(19-15)	184,000	90,951	93,049	%15.87	%49.43
(24-20)	117,170	60,719	56,451	%10.11	%51.82
(29-25)	75,919	41,150	34,769	%6.55	%54.20
(34-30)	68,948	35,819	33,129	%5.95	%51.95
(39-35)	58,170	29,607	28,563	%5.02	%50.99
(44-40)	50,396	25,859	24,537	%4.35	%51.31
(49-45)	32,226	17,039	15,187	%2.78	%52.87
(54-50)	29,470	16,133	13,337	%2.54	%54.74
(59-55)	20,999	12,231	8,768	%1.81	%58.25
(64-60)	20,872	13,001	7,871	%1.80	%62.29
(69-65)	14,095	7,464	6,631	%1.22	%52.95
(+70)	24,265	12,922	11,343	%2. 09	%53.25
المجموع	1,159,438	584,898	574,540	%100	%50.45
الأطفال (0 – 17 عامًا)	471,883	233,289	238,594	%40.70	%49.44

هذا وقد بلغ عدد الأفراد المستفيدين من هذه البرامج 1,159,438 فردًا، يشكّلون 13.48% من إجمالي السكان الأردنيين في المملكة، ويُظهر توزيع المستفيدين حسب الفئات العمرية والجنس أن نسبة الإناث تجاوزت 50% من إجمالي المستفيدين، فيما شكّلت فئة الأطفال أكثر من 40% من إجمالي الأفراد المستفيدين.

ويعكس هذا التوزيع توجّه الصندوق نحو استهداف الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء والأطفال، بما ينسجم مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2023–2025 في تعزيز العدالة الاجتماعية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتوفير شبكة أمان اجتماعي قادرة على كسر حلقات الفقر لمختلف الأجيال.



ويتم صرف المساعدات النقدية للبرامج صندوق المعونة الوطنية يتم من خلال ثلاث قنوات للدفع الإلكتروني، تشمل البطاقات المدفوعة مسبقًا من خلال شركة البريد الأردني، والحسابات البنكية الأساسية، والمحافظ الإلكترونية، وذلك في إطار توجه الصندوق نحو تعزيز الشمول المالي وتسهيل وصول الأسر المستفيدة إلى المساعدات بمرونة. ويتيح الصندوق للمتفعين حرية اختيار آلية الدفع التي تناسبهم وفقًا لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم الشخصية، مع إمكانية تغيير وسيلة الاستلام بسهولة عبر النظام الإلكتروني المعتمد، بما يثري تجربة المستفيد ويرفع كفاءة العمليات التشغيلية.

وتشير البيانات إلى أن المحافظ الإلكترونية، شكّلت الخيار الأكثر استخدامًا من قبل المستفيدين من برامج التحويلات النقدية، حيث تجاوزت نسبتها 50% من إجمالي وسائل الدفع المعتمدة، ويعكس هذا التوجّه تنامي الثقة في حلول الدفع الإلكتروني وسهولة الوصول إليها، إلى جانب دورها في تعزيز الشمول المالي وتقليل الأعباء التشغيلية، بما ينسجم مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدث (2025–2033) في التحول الرقمي وتحديث آليات تقديم الخدمات الاجتماعية

توزيع المستفيدين من برامج التحويلات النقدية الشهرية حسب آلية الدفع

نسبة القناة من إجمالي دفع المستفيدين	نسبة القناة من إجمالي دفع المستفيدين
المحافظ الإلكترونية	50.36%
البطاقات المدفوعة مسبقًا من خلال شركة البريد الأردني	26.19%
الحسابات البنكية	23.45%

يتوزع المستفيدون من برامج التحويلات النقدية في عام 2025 على برنامجين رئيسيين هما برنامج المعونات الشهرية المالية، والذي يُعد من أقدم برامج الصندوق لدعم الأسر الفقيرة، وبرنامج الدعم النقدي الموحد الذي أُطلق في عام 2019 في إطار توسيع نطاق التغطية وتعزيز شمول الأسر الأشد فقرًا وتضمين شريحة جديدة للفقراء العاملين.

وفي سياق التوجه نحو تطوير منظومة التحويلات النقدية وتعزيز كفاءتها، يعمل الصندوق حاليًا على تنفيذ خطة مؤسسية شاملة تهدف إلى دمج برنامج المعونات المالية الشهرية في برنامج الدعم النقدي الموحد، بما يساهم في تبسيط الإجراءات، وتحسين دقة الاستهداف، ورفع كفاءة إدارة الموارد، وضمان عدالة وشفافية أكبر في تقديم الدعم. وقد بدأت عملية الدمج الفعلي منذ عام 2023، وفق مراحل تدريجية تشمل موائمة الأنظمة والإجراءات وتحديث آليات التنفيذ.

ومن المتوقع أن تُستكمل عملية الدمج بحلول نهاية عام 2026، وفقًا للخطة المعتمدة لهذه الغاية، والتي تضع في مقدمة أولوياتها تعزيز الاستدامة المالية، وتحسين الأثر الاجتماعي، والانتقال نحو نموذج أكثر تكاملًا يتمشى مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدث (2025–2033)، وبما يعزز قدرة الصندوق على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للأسر المستفيدة.

وفيما يلي تفصيل للأسر المستفيدة من هذين البرنامجين :

1 برنامج المعونات المالية الشهرية

يستهدف هذا البرنامج تقديم دعم نقدي شهري للأسر التي تنتمي إلى فئات تواجه تحديات اقتصادية وصحية تحدّ من قدرة ربّ الأسرة على الانخراط في سوق العمل أو تحقيق دخل مُستدام. وتشمل هذه الفئات أسر كبار السن الذين تجاوزوا سن العمل، والأسر التي تضم مرضى يعانون من أمراض مزمنة، إضافة إلى الأسر التي تضم أشخاصًا من ذوي الإعاقة غير القادرين على ممارسة أي نشاط اقتصادي منتج.

يُقدم البرنامج مساعدات مالية شهرية تُصرف بشكل شهري، تتراوح قيمتها بين 45-200 دينار أردني، حيث تُحدد قيمة المساعدات بناءً على نتائج تحليل مؤشرات الفقر باستخدام بيانات دقيقة ومحدّثة تعكس مستوى الاحتياجات الفعلية للأسرة، ويشمل هذا التحليل تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر المستفيدة، بما في ذلك مستوى الدخل، وعدد أفراد الأسرة، ومستوى المعيشة، بما يضمن توجيه الدعم وفق معايير موضوعية وعادل، ويهدف البرنامج إلى التخفيف من الأعباء المالية الواقعة على هذه الأسر، وتوفير دعم نقدي مستدام يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ويشكّل أحد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة، انسجامًا مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثّة (2025–2033) في حماية الفئات غير القادرة على العمل.

توزيع المستفيدين من من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب الفئات:

في نهاية عام 2025، بلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج 50,044 أسرة، تضم ما مجموعه 147,195 فردًا، وبكلفة مالية شهرية بلغت 2,947,381 دينارًا. وقد شكّلت فئة "الحالات الإنسانية" النسبة الأعلى من إجمالي المستفيدين من البرنامج، حيث تجاوزت 31% من إجمالي المستفيدين من برنامج المعونات الشهرية.

فئة المعونة	عدد المعونات	عدد الأفراد	مبلغ المعونة الشهري
الحالات الإنسانية	15,711	63,869	853,758
المطلّقات	9,626	10,532	511,381
أسر ذوي الإحتياجات الخاصّة	7,962	35,942	370,930
المستون وأسرهم	7,183	11,599	446,193
المرأة التي لا معيل لها	3,429	5,022	195,613
أسر المصابين بالعجز الكلّي الدائم	3,076	11,331	310,220
أسر الأيتام	1,458	4,282	130,641
أسر السجّناء و المعتقلين	1,035	2,546	89,564
الحالات الإستثنائية	315	1,534	19,264
أسر الغائب أو المفقود	152	343	12,627
الأسرة البديلة	73	118	4,982
أسر الأحوال الشّخصيّة الخاصّة	9	41	933
أسر المصابين بالعجز الكلّي المؤقت	15	36	1,275
المجموع	50,044	147,195	2,947,381

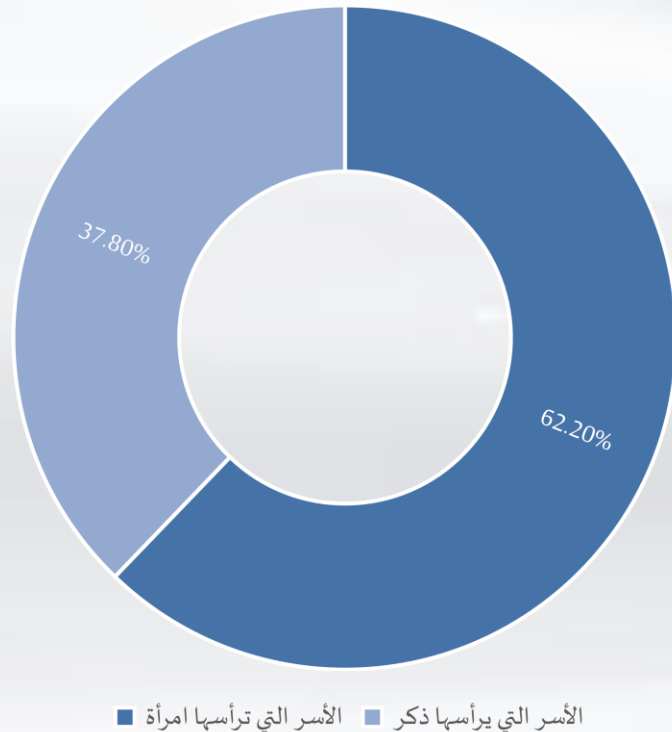
توزيع المستفيدين من من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب جنس رب الأسرة:

يولي برنامج المعونات الشهرية اهتمامًا خاصًا للأسر التي ترأسها النساء، نظرًا لما تواجهه هذه الأسر من تحديات اجتماعية واقتصادية مضاعفة، وما يترتب عليها من مستويات أعلى من الهشاشة الاقتصادية، ويأتي هذا التوجه انسجامًا مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثه (2025–2033) في تعزيز حماية الفئات الأكثر عرضة للفقر، ولا سيما النساء، وضمان وصول الدعم إلى الأسر الأشد احتياجًا.

وتُظهر بيانات عام 2025 أن الأسر التي ترأسها نساء شكّلت النسبة الأكبر من إجمالي الأسر المستفيدة من برنامج المعونات المالية الشهرية، حيث تجاوزت نسبتها 62% من مجموع الأسر المنتفعة من البرنامج. ويعكس هذا التوزيع تركيز البرنامج على دعم الأسر ذات الهشاشة الأعلى، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المعيشي.

ويبين الجدول أدناه التوزيع التفصيلي للأسر المستفيدة من برنامج المعونات الشهرية خلال عام 2025، مصنّفًا حسب جنس رب الأسرة ضمن الفئات المختلفة، ويعكس هذا التوزيع مدى التزام البرنامج بضمان تقديم الدعم للفئات الأكثر استحقاقًا، مع التركيز على تحسين مستوى معيشة الأسر التي تواجه تحديات أكبر.

توزيع المستفيدين من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب الجنس



الفئة	الأسر التي ترأسها انثى	الأسر التي يرأسها ذكر	نسبة الأسر التي ترأسها امرأة
الحالات الإنسانية	6,358	9,353	40.47%
المطلقات	9,626	0	100%
أسر ذوي الإحتياجات الخاصة	3,549	4,413	44.57%
المسنّون و أسرهم	5,405	1,778	75.25%
المرأة التي لا معيل لها	3,429	0	100%
أسر المصابين بالعجز الكلي الدائم	424	2,652	13.78%
أسر الأيتام	1,124	334	77.09%
أسر السّجناء و المعتقلين	898	137	86.76%
الحالات الإستثنائية	132	183	41.90%
أسر الغائب أو المفقود	134	18	88.16%
الأسرة البديلة	38	35	52.05%
أسر الأحوال الشخصية الخاصة	8	1	88.89%
أسر المصابين بالعجز الكلي المؤقت	1	14	6.67%
المجموع	31,126	18,918	62.20%

توزيع المستفيدين من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب المحافظات:

يظهر توزيع الأسر المستفيدة من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب المحافظات تركّزاً أعلى في المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، حيث استحوذت كلٌّ من محافظة العاصمة ومحافظة إربد على ما نسبة تجاوزت 23% من إجمالي الأسر المستفيدة لكل منهما، تلتها محافظة الزرقاء بنسبة بلغت أكثر من 13% من إجمالي الأسر المنتفعة من البرنامج، ويعكس هذا التوزيع العلاقة الوثيقة بين مستويات الفقر والحاجة من جهة، والكثافة السكانية والخصائص الديمغرافية من جهة أخرى، وهو ما يعكس العلاقة المباشرة بين الحجم السكاني ومستويات الطلب على برامج الحماية الاجتماعية.

وفي المقابل، توزعت النسبة المتبقية من الأسر المستفيدة على باقي محافظات المملكة بنسب متفاوتة، حيث تراوحت بين 1% في محافظة الطفيلة وقرابة 9% في محافظة المفرق، بما يعكس تباين الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية بين المحافظات، ويؤكد هذا التوزيع الجغرافي أهمية تبني مقاربة مرنة في تصميم وتوجيه برامج الدعم، تراعي الفروقات الإقليمية وتضمن العدالة المكانية في تقديم المساعدات.

ويعرض الجدول التالي التوزيع التفصيلي للأسر المستفيدة من برنامج المعونات المالية الشهرية خلال عام 2025 حسب المحافظات المختلفة وحجم الالتزام المالي المخصص للبرنامج، حيث بلغت الكلفة الشهرية الإجمالية للمعونات 2,947,381 ديناراً أردنياً، موزعة بما يتناسب مع عدد الأسر المستفيدة وحجمها في كل محافظة، بما يوفّر صورة شاملة عن الانتشار الجغرافي للمستفيدين، ويسهم في دعم التخطيط المستقبلي وتوجيه الموارد بما ينسجم مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثه (2025–2033) في تحقيق العدالة المكانية وتعزيز كفاءة الاستجابة للاحتياجات المحلية.

المحافظة	عدد المعونات	عدد الأفراد	مبلغ المعونة	نسبة المحافظة من اجمالي المستفيدين
محافظة اربد	11,595	36,005	685,493	23.17%
محافظة البلقاء	3,407	9,629	200,365	6.81%
محافظة الزرقاء	6,893	19,098	412,344	13.77%
محافظة الطفيلة	610	2,008	34,213	1.22%
محافظة العاصمة	11,828	29,720	694,776	23.64%
محافظة العقبة	1,350	4,239	79,071	2.70%
محافظة الكرك	3,126	10,753	181,196	6.25%
محافظة المفرق	4,390	13,548	264,170	8.77%
محافظة جرش	1,865	5,867	105,340	3.73%
محافظة عجلون	1,528	5,373	85,509	3.05%
محافظة مادبا	1,574	4,728	94,621	3.15%
محافظة معان	1,878	6,227	110,283	3.75%
المجموع	50,044	147,195	2,947,381	100%

توزيع المستفيدين من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب المحافظة



توزيع المستفيدين من من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب المحافظات:

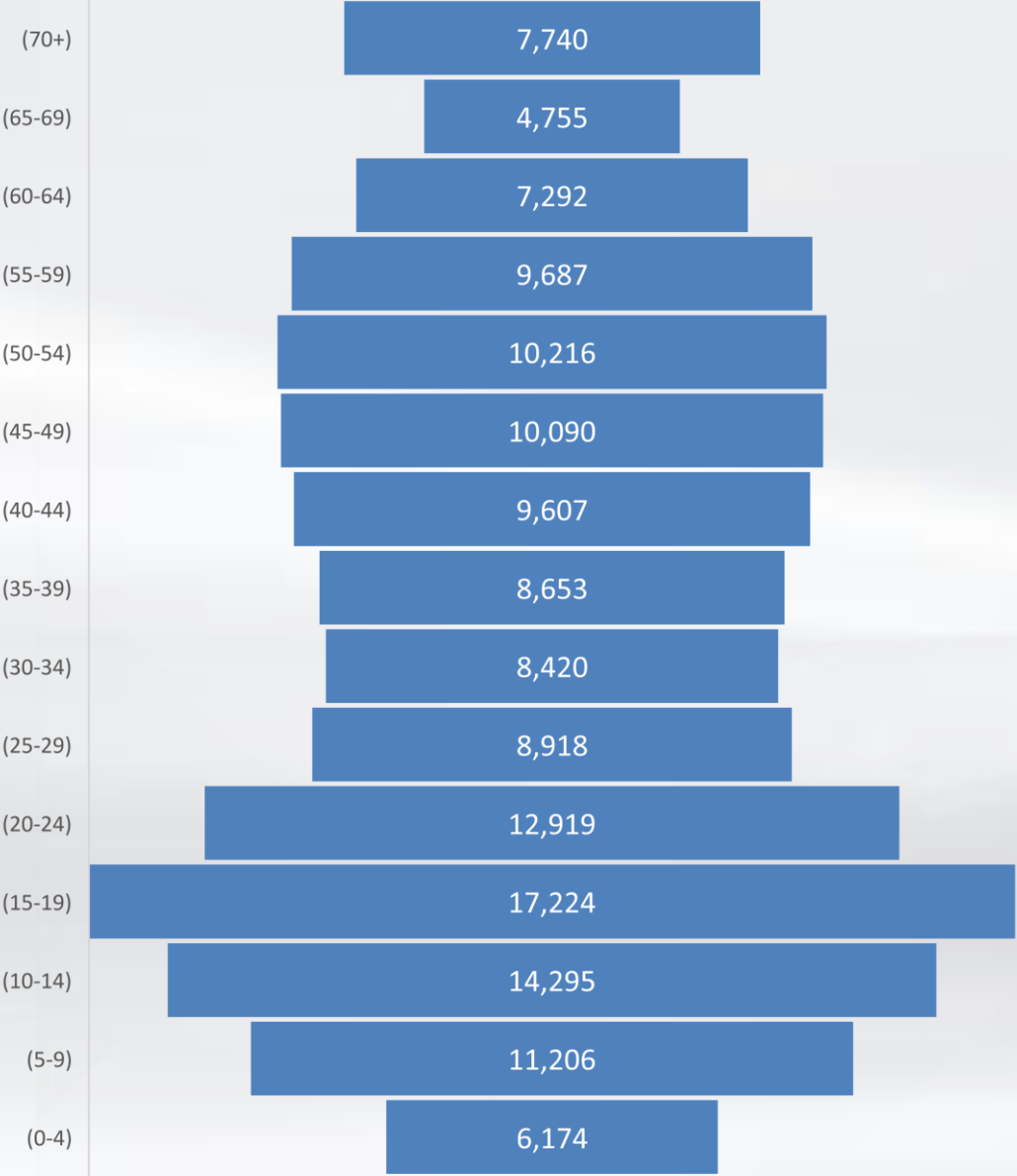
بلغ إجمالي عدد الأفراد المستفيدين من برنامج المعونات المالية الشهرية 147,195 فردًا، ويُظهر تحليل توزيع هؤلاء الأفراد حسب الفئات العمرية والجنس أن البرنامج يستهدف شرائح عمرية واسعة، بما يعكس دوره في توفير شبكة أمان اجتماعي للأسر التي تضم فئات متعددة من المعالين وغير القادرين على العمل.

وتشير البيانات إلى أن فئة الأطفال (0 – 17 عامًا) شكّلت نسبة أكثر من 13% من إجمالي الأفراد المستفيدين، وهو ما يعكس البعد الوقائي للبرنامج في دعم الأسر التي تعيل أطفالًا، والمساهمة في الحد من انتقال الفقر لمختلف الأجيال، انسجامًا مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدث (2025–2033) في الاستثمار في رأس المال البشري وحماية الطفولة.

كما تُظهر النتائج أن الإناث شكّلت ما أكثر من 56% من إجمالي الأفراد المستفيدين من البرنامج، مع ارتفاع ملحوظ في نسب الإناث ضمن الفئات العمرية الأكبر سنًا، ابتداءً من الفئة العمرية (30–34 عامًا)، حيث تجاوزت نسبة الإناث في بعض الفئات 60% ووصلت إلى أكثر من 70% في الفئة العمرية (55–59 عامًا)، ويعكس هذا النمط الطبيعة الديموغرافية والاجتماعية للأسر المستفيدة، وارتباط البرنامج بدعم النساء، ولا سيما كبيرات السن أو المعيلات، اللواتي يواجهن مستويات أعلى من الهشاشة الاقتصادية.

الفئة العمرية	اجمالي عدد الأفراد	اناث	ذكور	نسبة الفئة العمرية	نسبة الإناث من اجمالي المستفيدين
(4-0)	6,174	3,030	3,144	4.19%	49.08%
(9-5)	11,206	5,396	5,810	7.61%	48.15%
(14-10)	14,295	6,867	7,427	9.71%	48.04%
(19-15)	17,224	8,382	8,842	11.70%	48.67%
(24-20)	12,919	6,190	6,729	8.78%	47.91%
(29-25)	8,918	4,393	4,524	6.06%	49.26%
(34-30)	8,420	4,634	3,786	5.72%	55.03%
(39-35)	8,653	5,243	3,410	5.88%	60.59%
(44-40)	9,607	5,942	3,665	6.53%	61.85%
(49-45)	10,090	6,298	3,792	6.86%	62.42%
(54-50)	10,216	6,888	3,328	6.94%	67.43%
(59-55)	9,687	6,946	2,741	6.58%	71.71%
(64-60)	7,292	4,968	2,324	4.95%	68.13%
(69-65)	4,755	2,950	1,806	3.23%	62.03%
(+70)	7,740	4,694	3,046	5.26%	60.64%
المجموع	147,195	82,821	64,374	100%	56.27%
الأطفال (0 – 17 عامًا)	38,839	18,766	20,073	13.57%	48.32%

توزيع الافراد المستفيدين من برنامج المعونات الشهرية حسب الفئات العمرية



تصرف المساعدات المالية لبرنامج المعونات المالية الشهرية يتم عبر ثلاث قنوات للدفع الإلكتروني، وهي البطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال شركة البريد الأردني، بالإضافة إلى الحسابات البنكية الأساسية والمحافظ الإلكترونية، وقد أظهرت البيانات أن البطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال شركة البريد الأردني، كانت الخيار الأكثر تفضيلاً من قبل المستفيدين من برنامج المعونات المالية الشهرية، حيث شكلت النسبة أكثر من 42% من إجمالي وسائل الدفع المستخدمة.

توزيع المستفيدين من برنامج المعونات المالية الشهرية حسب آلية الدفع

قنوات الدفع	نسبة القناة من إجمالي اليات دفع المستفيدين
البطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال شركة البريد الأردني	42.05%
الحسابات البنكية	33.82%
المحافظ الإلكترونية	24.13%

2 برنامج الدعم النقدي الموحد

تم إطلاق برنامج الدعم النقدي الموحد في عام 2019 كأحد البرامج الوطنية المحورية الهادفة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وشمول الأسر الفقيرة، وبما في ذلك الأسر العاملة ذات الدخل المحدود، وذلك ضمن مقاربة أكثر شمولاً وفعالية في الوصول إلى الأسر الفقيرة. وقد بدأ البرنامج في عامه الأول باستهداف نحو 25 ألف أسرة، ليشهد توسعاً تدريجياً خلال الأعوام اللاحقة، حيث يتجاوز عدد الأسر المنتفعة منه 198 ألف أسرة مع نهاية عام 2025.

ويعمل البرنامج على خفض مستويات الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني، من خلال اعتماد آليات استهداف اجتماعي متقدمة قائمة على تحليل مجموعة متكاملة من المؤشرات التي تعكس الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية للأسر، بما يتيح تحديد الأسر الأشد فقراً بدقة أعلى، وربطها بالخدمات والتدخلات التي تتناسب مع احتياجاتها الخاصة، ويشكل البرنامج بذلك نموذجاً متطوراً في إدارة برامج التحويلات النقدية، يقوم على البيانات والتحليل متعدد الأبعاد.

وفي إطار الجهود المستمرة لتعزيز كفاءة منظومة التحويلات النقدية وتبسيط بنيتها، يندرج برنامج الدعم النقدي الموحد ضمن الخطة الشاملة التي يعمل الصندوق على تنفيذها لتوحيد برامج التحويلات النقدية في برنامج وطني موحد، بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي، وتحسين تجربة المستفيدين، وتعزيز الشفافية والحوكمة، انسجاماً مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدث (2025-2033).

أبرز إنجازات برنامج الدعم النقدي الموحد خلال عام 2025:-

توسيع الشمول بإضافة 15,000 أسرة جديدة إلى البرنامج، تخصيص الدعم لـ 28,150 أسرة جديدة وفق معايير الاستهداف المعتمدة (من ضمنها 15 ألف أسرة كتوسعة الشمول)، تنفيذ المتابعة الدورية للأسر المنتفعة من خلال مشروع المسح الميداني السنوي، حيث شمل مسح 36,866 أسرة، بما يعزز دقة البيانات واستمرارية الاستحقاق، متابعة ومعالجة 100% من الشكاوى الواردة، بما يعكس كفاءة آليات التظلم والاستجابة، ويعزز ثقة المستفيدين بالبرنامج.

توزيع المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب المحافظات:-

بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي الموحد شهرياً خلال عام 2025 نحو 198,868 أسرة، تضم ما مجموعه 1,012,243 فرداً، موزعين على مختلف محافظات المملكة. ويُظهر التوزيع الجغرافي للمستفيدين تركّزاً أعلى في المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، حيث سجّلت محافظة العاصمة النسبة الأكبر من الأسر المنتفعة أكثر

من 28% من إجمالي المستفيدين، تلتها محافظة إربد بنسبة تجاوزت 22%، ثم محافظة الزرقاء بنسبة تفوق 16%. وتعكس هذه المحافظات الثلاث مجتمعةً أكثر من ثلثي الأسر المستفيدة من البرنامج، وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين حجم السكان، وخصائص سوق العمل، ومستويات الطلب على برامج التحويلات النقدية، وفي المقابل توزعت النسبة المتبقية من الأسر المستفيدة على باقي محافظات المملكة بنسب متفاوتة، تراوحت بين 1% في محافظتي الطفيلة والعقبة، وما يقارب 9% في محافظة البلقاء، بما يعكس التباين الديموغرافي والاقتصادي بين المحافظات.

كما بيّن الجدول أدناه حجم الالتزام المالي المخصص للبرنامج، حيث بلغت قيمة الدعم النقدي الشهري الإجمالية نحو 18.3 مليون دينار أردني، تم توجيهها بما يتناسب مع حجم الأسر المستفيدة وتوزيعها الجغرافي، وبما ينسجم مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدث (2025-2033) في تعزيز العدالة المكانية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتحقيق أثر اجتماعي مستدام على المستوى الوطني

توزيع المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب جنس رب الأسرة:

يولي برنامج الدعم النقدي الموحد اهتمامًا خاصًا للأسر التي ترأسها النساء، نظرًا لما تواجهه هذه الأسر من تحديات اجتماعية واقتصادية مضاعفة، وما يترتب عليها من مستويات أعلى من الهشاشة الاقتصادية. ويأتي هذا التوجه انسجامًا مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثة (2025–2033) في تعزيز حماية الفئات الأكثر عرضة للفقر، ولا سيما النساء، وضمان وصول الدعم إلى الأسر الأشد احتياجًا.

وتُظهر بيانات عام 2025 أن الأسر التي ترأسها نساء شكّلت نسبة أكثر من 21% من إجمالي الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي الموحد، ويعكس هذا التوزيع تركيز البرنامج على دعم الأسر ذات الهشاشة الأعلى، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المعيشي.

وبين الجدول أدناه التوزيع التفصيلي للأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي الموحد خلال عام 2025، مصنفًا حسب جنس رب الأسرة، ويعكس هذا التوزيع مدى التزام البرنامج بضمان تقديم الدعم للفئات الأكثر استحقاقًا، مع التركيز على تحسين مستوى معيشة الأسر التي تواجه تحديات أكبر.

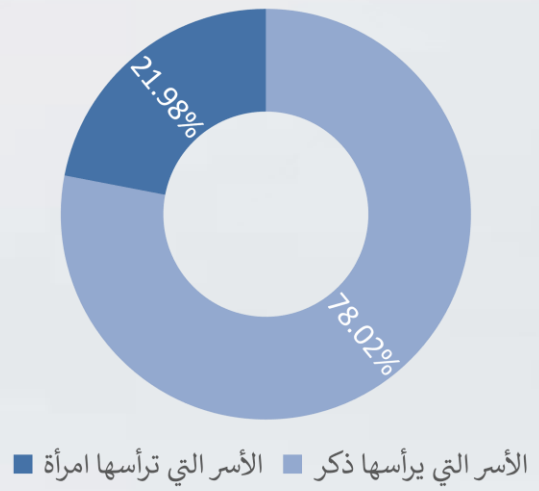
المحافظة	الأسر التي ترأسها انثى	الأسر التي يرأسها ذكر	نسبة الأسر التي ترأسها انثى
محافظة اربد	9,165	35,157	%20.68
محافظة البلقاء	4,210	14,138	%22.95
محافظة الزرقاء	6,972	24,928	%21.86
محافظة الطفيلة	541	1,605	%25.21
محافظة العاصمة	11,676	45,055	%20.58
محافظة العقبة	894	2,952	%23.24
محافظة الكرك	2,074	5,922	%25.94
محافظة المفرق	3,371	11,099	%23.30
محافظة جرش	1,508	3,932	%27.72
محافظة عجلون	878	2,913	%23.16
محافظة مادبا	1,517	4,605	%24.78
محافظة معان	903	2,853	%24.04
المجموع	43,709	155,159	%21.98

المحافظة	عدد الحالات	عدد الأفراد	مبلغ الدعم الشهري	نسبة المحافظة من اجمالي المستفيدين
محافظة اربد	44,322	228,870	4,114,731	%22.29
محافظة البلقاء	18,348	98,500	1,655,497	%9.23
محافظة الزرقاء	31,900	161,258	2,922,788	%16.04
محافظة الطفيلة	2,146	10,315	188,541	%1.08
محافظة العاصمة	56,731	282,175	5,212,259	%28.53
محافظة العقبة	3,846	17,988	346,139	%1.93
محافظة الكرك	7,996	42,510	727,865	%4.02
محافظة المفرق	14,470	73,068	1,360,800	%7.28
محافظة جرش	5,440	27,383	496,243	%2.74
محافظة عجلون	3,791	20,140	345,789	%1.91
محافظة مادبا	6,122	31,366	550,588	%3.08
محافظة معان	3,756	18,670	345,123	%1.89
المجموع	198,868	1,012,243	18,266,363	%100

توزيع المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب المحافظة



توزيع المنتفعين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب جنس رب الأسرة



توزيع الأفراد المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب الفئات العمرية:

بلغ إجمالي عدد الأفراد المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد 1,012,243 فردًا، ويُظهر تحليل توزيع هؤلاء الأفراد حسب الفئات العمرية والجنس أن البرنامج يستهدف شرائح عمرية واسعة، بما يعكس دوره في توفير شبكة أمان اجتماعي للأسر التي تضم فئات متعددة من المعالين وغير القادرين على العمل.

وتشير البيانات إلى أن فئة الأطفال (0 – 17 عامًا) شكّلت نسبة أكثر من 42% من إجمالي الأفراد المستفيدين، وهو ما يعكس البعد الوقائي للبرنامج في دعم الأسر التي تعيل أطفالًا، والمساهمة في الحد من انتقال الفقر لمختلف الأجيال، انسجامًا مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثّة (2025–2033) في الاستثمار في رأس المال البشري وحماية الطفولة.

كما تُظهر النتائج أن الإناث شكّلت النسبة الأكثر من 50% من إجمالي الأفراد المستفيدين من البرنامج، مع ارتفاع ملحوظ في نسب الإناث ضمن كافة الفئات، حيث تجاوزت نسبة الإناث في كافة الفئات 46%، ووصلت إلى أكثر من 59% في الفئة العمرية (60–64 عامًا)، ويعكس هذا النمط الطبيعة الديموغرافية والاجتماعية للأسر المستفيدة، ويشير إلى أهمية البرنامج في توفير الحماية الاجتماعية للنساء اللواتي يواجهن تحديات اقتصادية أكبر.

توزيع الافراد المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب الجنس و الفئات العمرية

الفئة العمرية	اجمالي عدد الأفراد	الإناث	الذكور	نسبة الفئة العمرية	نسبة الإناث من اجمالي المستفيدين
(4-0)	98,069	47,556	50,513	%9.69	%48.49
(9-5)	162,403	79,566	82,838	%16.04	%48.99
(14-10)	170,760	84,187	86,573	%16.87	%49.30
(19-15)	166,776	82,569	84,207	%16.48	%49.51
(24-20)	104,251	54,529	49,722	%10.30	%52.31
(29-25)	67,001	36,757	30,244	%6.62	%54.86
(34-30)	60,528	31,185	29,343	%5.98	%51.52
(39-35)	49,517	24,364	25,153	%4.89	%49.20
(44-40)	40,789	19,917	20,872	%4.03	%48.83
(49-45)	22,136	10,741	11,395	%2.19	%48.52
(54-50)	19,255	9,245	10,010	%1.90	%48.01
(59-55)	11,312	5,285	6,027	%1.12	%46.72
(64-60)	13,580	8,033	5,547	%1.34	%59.15
(69-65)	9,340	4,515	4,825	%0.92	%48.34
(+70)	16,525	8,228	8,297	%1.63	%49.79
المجموع	1,012,243	506,677	505,566	%100	%50.05
الأطفال (0 – 17 عامًا)	433,044	214,523	218,521	%42.78	%49.54

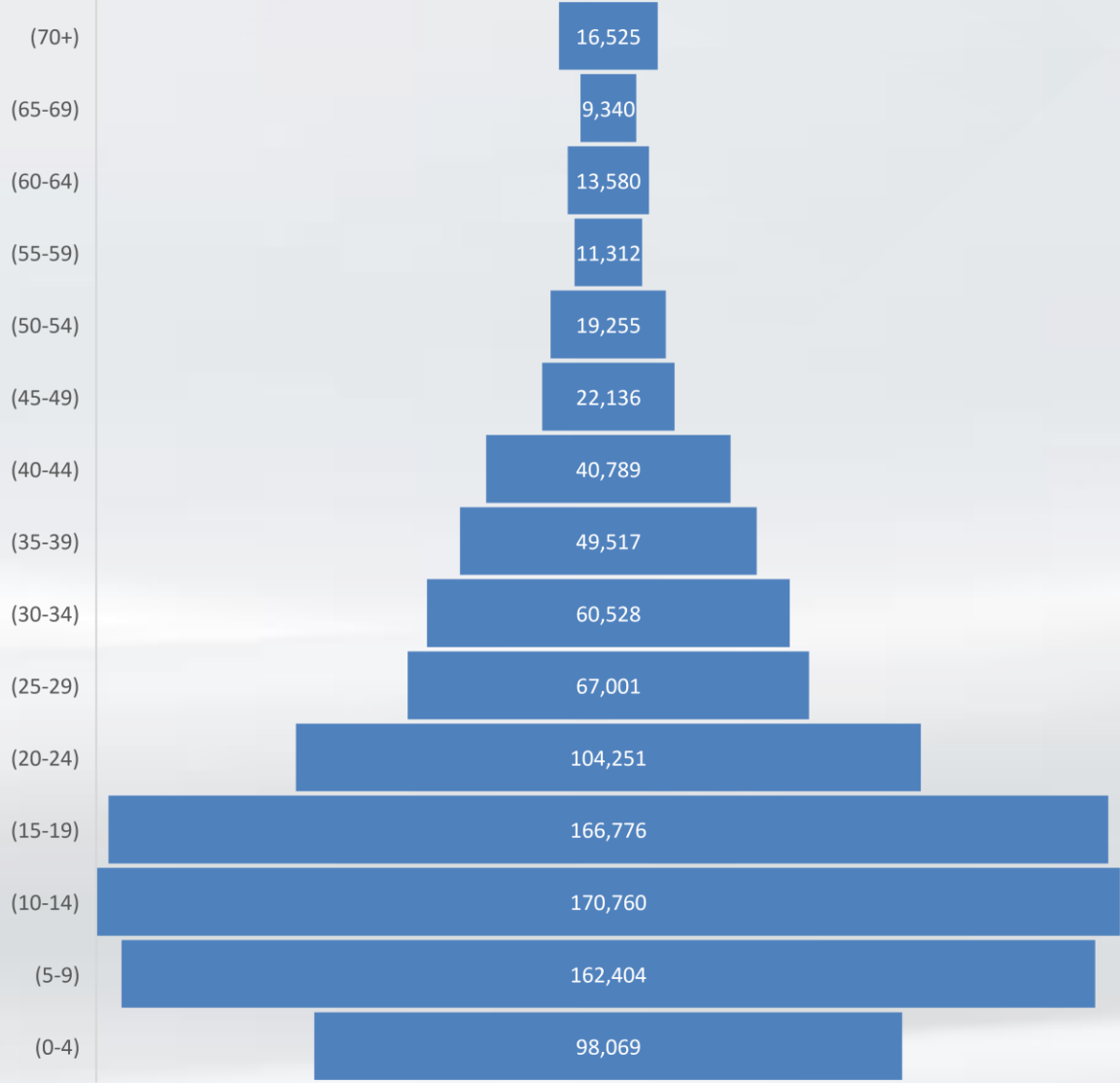
توزيع المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب آلية الدفع:

صرف المساعدات المالية لبرنامج الدعم النقدي الموحد يتم عبر ثلاث قنوات للدفع الإلكتروني، وهي البطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال شركة البريد الأردني، بالإضافة إلى الحسابات البنكية الأساسية والمحافظ الإلكترونية، وقد أظهرت البيانات أن المحافظ الإلكترونية، كانت الخيار الأكثر تفضيلاً من قبل المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد، حيث شكلت النسبة أكثر من 56% من إجمالي وسائل الدفع المستخدمة.

توزيع المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب حسب آلية الدفع:

نسبة القناة من اليات دفع المستفيدين	قنوات الدفع
56.97%	المحافظ الإلكترونية
22.20%	البطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال شركة البريد الأردني
20.83%	الحسابات البنكية

توزيع الافراد المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحد حسب الفئات العمرية



برنامج الاستجابة للصدمات

برنامج الاستجابة للصدمات

في إطار تعزيز قدرة منظومة الحماية الاجتماعية على الاستجابة للأزمات والظروف الطارئة، نَقَد صندوق المعونة الوطنية خلال عام 2025 مجموعة من برامج الاستجابة للصدمات الهادفة إلى دعم الأسر المتضررة من الأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والظروف الاستثنائية، بما يضمن توفير تدخلات سريعة ومرنة تحدّ من تفاقم آثار الصدمات على سبل عيش الأسر الأكثر هشاشة.

وترتكز برامج الاستجابة للصدمات على تقديم مساعدات نقدية لمرة واحدة أو محددة المدة، تُصرف للأسر المتضررة وفق معايير استهداف واضحة، وبالتنسيق مع الجهات الوطنية ذات العلاقة حسب الضرورة، وبما ينسجم مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثة (2025–2033) في تعزيز الجاهزية المؤسسية، وبناء نظم استجابة مرنة قادرة على التكيف مع المخاطر والصدمات المختلفة.

وخلال عام 2025، عمل الصندوق على تطوير آليات الاستجابة للصدمات من خلال تعزيز استخدام قواعد البيانات الوطنية، وتفعيل أدوات الاستهداف السريع، وتكامل قنوات الدفع الإلكتروني، بما يساهم في تقليص زمن الاستجابة وضمان وصول الدعم إلى الأسر المتضررة في الوقت المناسب، كما شكّلت هذه البرامج عنصراً تكميلياً لبرامج التحويلات النقدية الشهرية، بما يعزز استمرارية الحماية الاجتماعية ويحد من انزلاق الأسر إلى دوائر الفقر نتيجة الأزمات.

وتشمل برامج الاستجابة للصدمات المعونات الطارئة والفورية التي تُقدّم في حالات الصدمات على مستوى الأسرة، إضافة إلى برامج التأهيل الجسماني الهادفة إلى دعم الأفراد من ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة من خلال توفير و صيانة المعينات الطبية التي تمكّنهم من مزيد من قدراتهم من ممارسة حياتهم اليومية بكرامة واستقلالية. كما تضم هذه البرامج معونة الشتاء

المخصصة لمساندة الأسر خلال الظروف الجوية القاسية، إلى جانب المعونات الإضافية التي تُقدّم استجابةً لاحتياجات محددة، بما يضمن حماية الأسر المتضررة والحفاظ على كرامتها الإنسانية.

ويستعرض هذا التقرير أنواع تدخلات الاستجابة للصدمات التي نفذها الصندوق خلال عام 2025، وعدد الأسر المستفيدة منها، والتوزيع الجغرافي لهذه التدخلات، في إطار توثيق الجهود المبذولة لتعزيز صمود الأسر وبناء منظومة حماية اجتماعية أكثر مرونة واستدامة على المستوى الوطني.

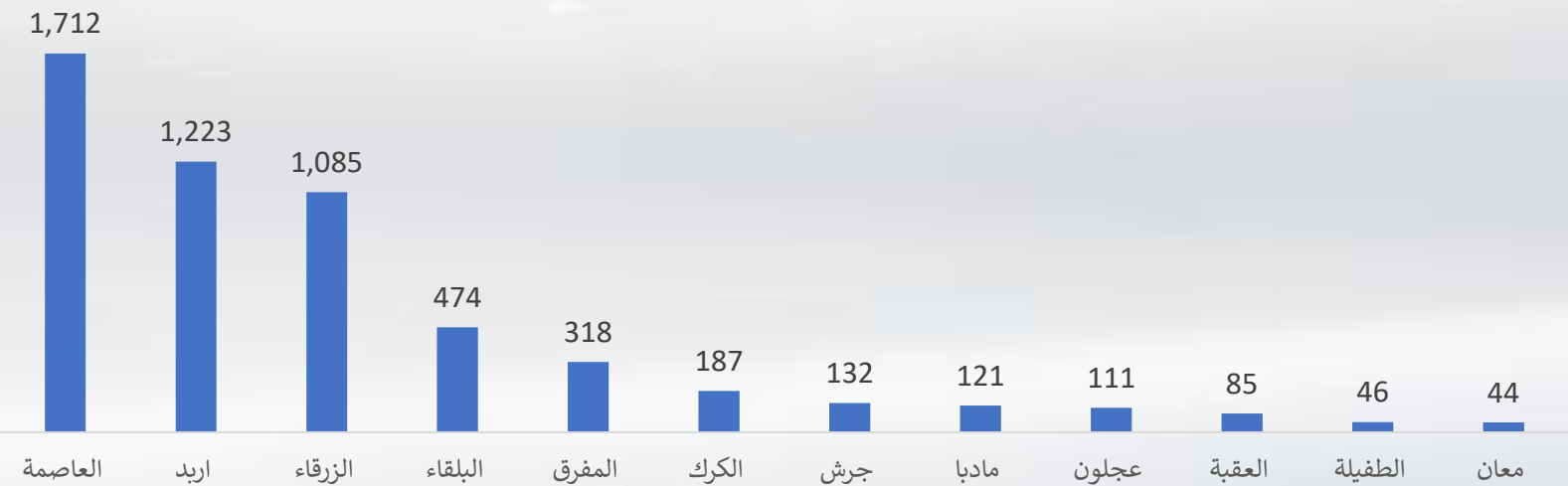
1 برنامج المعونات الطارئة

تصرف المعونات المالية الطارئة للأسر التي تواجه ظروفًا استثنائية تتطلب تدخلاً عاجلاً للحماية والرعاية، بما يسهم في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأزمات المفاجئة، تشمل هذه الظروف حالات وفاة أحد أفراد الأسرة، أو التهجير القسري، أو حرائق المنازل، أو سجن رب الأسرة أو المعيل الوحيد، إضافة إلى الكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات الطارئة التي قد تعرّض الأسر لفقدان مفاجئ في مصادر الدخل أو الاستقرار المعيشي.

خلال عام 2025، استفادت من هذا البرنامج 5,538 أسرة، وبإجمالي دعم مالي بلغ 1,097,675 ديناراً أردنياً، وقد سجلت محافظة العاصمة النسبة الأعلى من الأسر المستفيدة، حيث تجاوزت 30% من إجمالي الأسر المستفيدة، في حين شكلت الأسر التي ترأسها امرأة أكثر من 80% من إجمالي الأسر المستفيدة من البرنامج.

المحافظة	اجمالي الحالات		الاناث		الذكور		نسبة الاناث من اجمالي المستفيدين
	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	
محافظة اربد	1,223	242,100	951	186,975	272	120,525	%77.76
محافظة البلقاء	474	92,800	378	73,125	96	46,525	%79.75
محافظة الزرقاء	1,085	215,675	841	166,575	244	107,450	%77.51
محافظة الطفيلة	46	9,700	40	8,500	6	6,200	%86.96
محافظة العاصمة	1,712	340,875	1,457	292,175	255	171,125	%85.11
محافظة العقبة	85	16,700	72	14,100	13	6,725	%84.71
محافظة الكرك	187	38,350	136	27,100	51	20,550	%72.73
محافظة المفرق	318	60,325	250	47,200	68	27,900	%78.62
محافظة جرش	132	25,250	108	20,700	24	15,850	%81.82
محافظة عجلون	111	22,225	85	17,025	26	14,950	%76.58
محافظة مادبا	121	24,325	96	19,275	25	14,025	%79.34
محافظة معان	44	9,350	32	6,650	12	7,250	%72.73
المجموع	5,538	1,097,675	4,446	879,400	1,092	559,075	%80.28

توزيع المستفيدين من برنامج المعونات الطارئة حسب المحافظة



2 برنامج المعونات الفورية

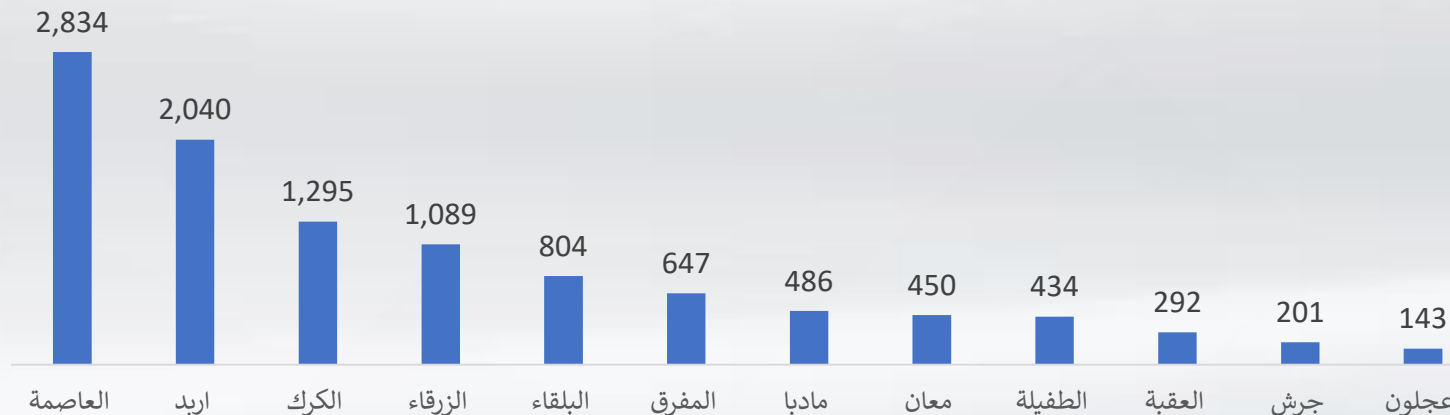
يهدف برنامج المعونات المالية الفورية إلى تقديم دعم عاجل للأسر المنتفعة من الصندوق أو الأسر المتقدمة بطلب انتفاع، والتي تواجه ظروفًا استثنائية تستدعي تدخلاً فوريًا، تشمل هذه المساعدات تغطية احتياجات بسيطة وعاجلة، مثل سداد الفواتير المتراكمة، توفير الأدوية، أو شراء مستلزمات مدرسية للأطفال، ولضمان سرعة الاستجابة، تم تفويض مديري الفروع الميدانية بصلاحية صرف هذه المساعدات، مما يتيح تلبية احتياجات الأسر بشكل فوري وفعال.

خلال عام 2025، استفادت من هذه المعونة 10,715 أسرة، بقيمة إجمالية بلغت 405,905 دينارًا، وقد كانت محافظة العاصمة النسبة الأعلى من الأسر المستفيدة، حيث تجاوزت 26% من إجمالي الأسر المستفيدة، فيما شكلت النساء أكثر من 61% من إجمالي الأسر المستفيدة من البرنامج.

وبين الجدول التالي التوزيع التفصيلي للمستفيدين من برنامج المعونات المالية الفورية حسب المحافظات والجنس.

المحافظة	اجمالي الحالات		الاناث		الذكور		نسبة الاناث من اجمالي المستفيدين
	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	
محافظة اربد	2,040	72,090	1,096	37,130	944	37,130	53.73%
محافظة البلقاء	804	30,355	553	19,015	251	19,015	68.78%
محافظة الزرقاء	1,089	47,260	671	26,105	418	26,105	61.62%
محافظة الطفيلة	434	8,255	241	4,030	193	4,030	55.53%
محافظة العاصمة	2,834	127,620	1,895	79,325	939	79,325	66.87%
محافظة العقبة	292	6,840	150	3,640	142	3,640	51.37%
محافظة الكرك	1,295	32,380	858	19,740	437	19,740	66.25%
محافظة المفرق	647	25,245	372	13,260	275	13,260	57.50%
محافظة جرش	201	14,450	105	5,985	96	5,985	52.24%
محافظة عجلون	143	4,760	74	2,095	69	2,095	51.75%
محافظة مادبا	486	19,175	313	10,850	173	10,850	64.40%
محافظة معان	450	17,475	229	8,735	221	8,735	50.89%
المجموع	10,715	405,905	6,557	229,910	4,158	229,910	61.19%

توزيع المستفيدين من برنامج المعونات الفورية حسب المحافظة



3 برنامج التأهيل الجسماني

يهدف برنامج معونة التأهيل الجسماني إلى توفير دعم مالي موجّه للأشخاص المرضى وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة الذين يحتاجون إلى أجهزة ومعينات طبية مساندة، بما يساهم في تحسين قدرتهم على ممارسة حياتهم اليومية بكرامة واستقلالية، ويشمل ذلك توفير مستلزمات طبية أساسية مثل الكراسي المتحركة، والأطراف الصناعية، والفرشات الطبية المتخصصة، وغيرها من المعينات التي تُعد ضرورية لتعزيز جودة الحياة والاندماج المجتمعي.

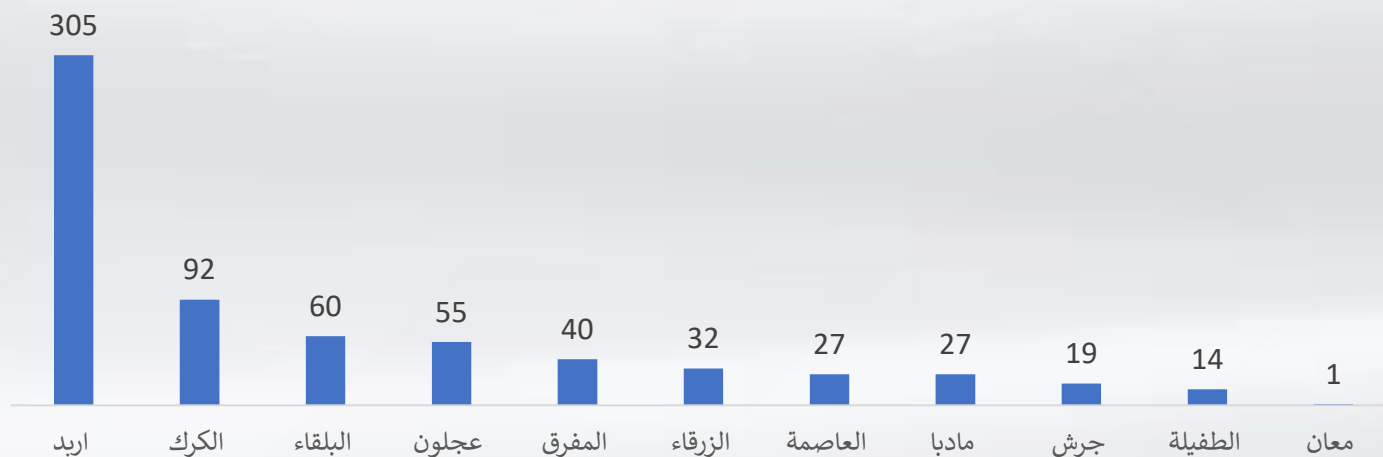
ويُقدّم الدعم ضمن هذا البرنامج بناءً على تقارير طبية معتمدة صادرة عن الجهات المختصة، بما يضمن توجيه المساعدة وفق الحاجة الفعلية، حيث يبلغ الحد الأقصى لقيمة المعونة 600 دينار أردني للشخص الواحد سنوياً، ويأتي هذا البرنامج في إطار النهج التكميلي لمنظومة الحماية الاجتماعية، بما يعزز البعد الصحي والاجتماعي إلى جانب الدعم النقدي المباشر.

وخلال عام 2025، استفاد من برنامج التأهيل الجسماني ما مجموعه 672 منتفعًا، وبكلفة إجمالية بلغت 238,706 دينارًا، وقد سجّلت محافظة إربد النسبة الأعلى من الأسر المستفيدة، حيث تجاوزت 45% من إجمالي الأسر المستفيدة، في حين شكّلت الإناث 49% من إجمالي الأسر المستفيدة من البرنامج، بما يعكس استهداف البرنامج لفئات تتطلب دعمًا خاصًا لمواجهة تحديات صحية واجتماعية متداخلة.

ويُبيّن الجدول التالي التوزيع التفصيلي لمعونة التأهيل الجسماني حسب المحافظات والجنس، بما يوفّر قراءة واضحة للانتشار الجغرافي والنوعي للمستفيدين، ويساهم في دعم التخطيط المستقبلي وتوجيه الموارد وفق الاحتياجات الفعلية.

المحافظة	اجمالي الحالات		الإناث		الذكور		نسبة الاناث من اجمالي المستفيدين
	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	
محافظة اربد	305	96,365	166	49,449	139	46,916	%54.43
محافظة البلقاء	60	20,429	26	9,366	34	11,063	%43.33
محافظة الزرقاء	32	11,520	8	2,601	24	8,919	%25.00
محافظة الطفيلة	14	3,852	10	2,882	4	970	%71.43
محافظة العاصمة	27	10,293	11	3,665	16	6,628	%40.74
محافظة الكرك	92	48,705	34	16,474	58	32,231	%36.96
محافظة المفرق	40	14,239	20	7,065	20	7,174	%50.00
محافظة جرش	19	6,485	11	3,145	8	3,340	%57.89
محافظة عجلون	55	16,239	30	9,358	25	6,881	%54.55
محافظة مادبا	27	10,504	19	7,553	8	2,951	%70.37
محافظة معان	1	75	0	0	1	75	%0.00
المجموع	672	238,706	337	127,148	335	111,558	%49.85

توزيع المستفيدين من برنامج التأهيل الجسماني حسب المحافظة



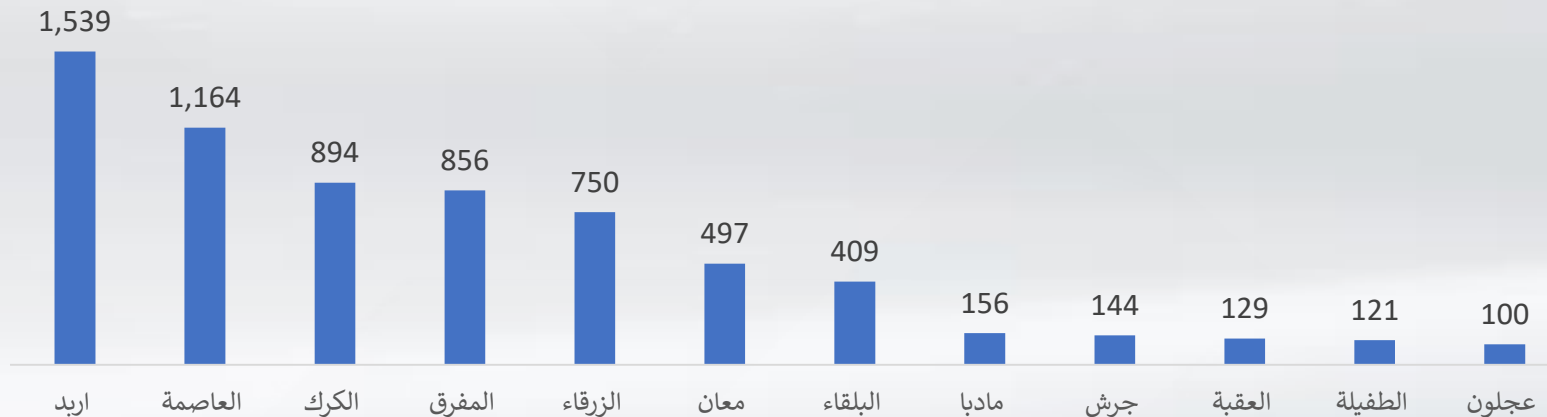
4 برنامج المعونات المالية الإضافية

يهدف هذا البرنامج إلى تخفيف حدة الفقر عن الأسر الأشد احتياجًا المستفيدة من برامج التحويلات النقدية، من خلال تقديم معونة مالية إضافية تُصرف على أساس ربع سنوي، تُضاف إلى المساعدات الشهرية لتعزيز الدعم المقدم لهذه الأسر.

خلال عام 2025، تم صرف هذه المعونة لـ 6,759 أسرة، بإجمالي مبلغ 2,358,930 دينارًا، وقد سجلت محافظة إربد النسبة الأعلى من الأسر المستفيدة حيث تجاوزت 22% من إجمالي الحالات. كما أظهرت البيانات أن الأسر التي ترأسها امرأة شكلت أكثر من 45% من إجمالي الأسر المستفيدة من البرنامج.

المحافظة	اجمالي الحالات		الإناث		الذكور		نسبة الاناث من اجمالي المستفيدين
	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	عدد الحالات	المبلغ	
محافظة إربد	1,539	560,340	592	177,000	947	383,340	38.47%
محافظة البلقاء	409	145,050	220	70,980	189	74,070	53.79%
محافظة الزرقاء	750	262,860	314	92,340	436	170,520	41.87%
محافظة الطفيلة	121	42,090	61	17,640	60	24,450	50.41%
محافظة العاصمة	1,164	392,100	637	189,300	527	202,800	54.73%
محافظة العقبة	129	55,110	56	22,950	73	32,160	43.41%
محافظة الكرك	894	286,440	423	108,420	471	178,020	47.32%
محافظة المفرق	856	299,520	341	86,670	515	212,850	39.84%
محافظة جرش	144	51,840	67	21,300	77	30,540	46.53%
محافظة عجلون	100	39,150	35	12,630	65	26,520	35.00%
محافظة مادبا	156	57,990	60	19,530	96	38,460	38.46%
محافظة معان	497	166,440	247	64,170	250	102,270	49.70%
المجموع	6,759	2,358,930	3,053	882,930	3,706	1,476,000	45.17%

توزيع المستفيدين من برنامج المعونات المالية الإضافية حسب المحافظة



في إطار التزامه بتعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من الأعباء المالية التي تفرضها الظروف المناخية القاسية خلال فصل الشتاء، يواصل صندوق المعونة الوطنية تنفيذ برنامج معونة الشتاء كأحد برامج الاستجابة للصدمات، بما يوفر حماية إضافية للأسر الفقيرة والأكثر هشاشة خلال الفترات التي ترتفع فيها كلفة المعيشة.

ويتم صرف معونة الشتاء سنويًا مع بداية فصل الشتاء، وتحديداً في شهر كانون الأول، على شكل مساعدة نقدية تُصرف لمرة واحدة، لدعم الأسر المنتفعة من برامج التحويلات النقدية في مواجهة التكاليف الإضافية المرتبطة باحتياجات التدفئة، والملابس الشتوية، وارتفاع نفقات المعيشة. وتتراوح قيمة المعونة بين 15–23 ديناراً أردنياً للأسرة الواحدة، ويتم تحديد قيمتها وفق تصنيف الأسر بناءً على متوسط دخل الفرد الشهري داخل الأسرة، بما يضمن توجيه الدعم بصورة عادلة تتناسب مع مستوى الحاجة.

وُمنح معونة الشتاء للأسر المستفيدة من برنامج المعونات المالية الشهرية وبرنامج الدعم النقدي الموحد، بما يعزز التكامل بين برامج التحويلات النقدية المنتظمة وتدخلات الاستجابة الموسمية، ويضمن استمرارية الحماية الاجتماعية للأسر المستحقة خلال أشهر الشتاء الباردة.

وخلال عام 2025، استفادت من برنامج معونة الشتاء نحو 248 ألف أسرة، وبإجمالي دعم مالي بلغ قرابة 5 ملايين دينار أردني، مما أسهم في تخفيف الضغوط المالية عن الأسر المستفيدة وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. ويعكس هذا التدخل حرص الصندوق على توفير شبكة أمان اجتماعي شاملة ومرنة، قادرة على الاستجابة للتحديات الموسمية، وبما ينسجم مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثة (2025–2033) في تعزيز الجاهزية والاستجابة للصدمات المناخية.

وتُجسّد معونة الشتاء التزام الصندوق بالاستجابة السريعة والفعالة لاحتياجات المجتمع، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي للأسر المستحقة، ضمن نهج تكاملي يجمع بين الحماية المستدامة والتدخلات الطارئة

مشروع المسح

يُعد مشروع المسح أحد الأدوات المحورية التي يعتمد عليها صندوق المعونة الوطنية لتعزيز دقة الاستهداف وتحسين كفاءة منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال التحقق الميداني من أوضاع الأسر المستفيدة وتحديث بياناتها بشكل دوري. ويأتي تنفيذ هذا المشروع في إطار التوجه نحو اتخاذ القرارات المبنية على البيانات، وضمان استمرارية استحقاق الدعم، بما ينسجم مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثة (2025–2033) في تعزيز الشفافية والحوكمة وتحسين فعالية البرامج الاجتماعية.

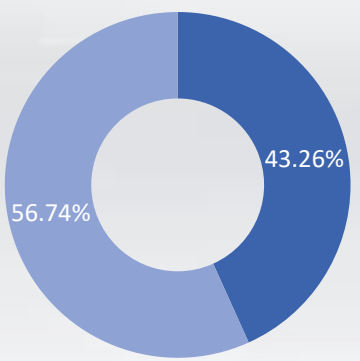
ويهدف مشروع المسح إلى جمع معلومات ميدانية محدثة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر، بما في ذلك مصادر الدخل، ومستوى المعيشة، وعدد أفراد الأسرة، والظروف الصحية والتعليمية، وذلك باستخدام أدوات مسح معيارية وآليات تحقق معتمدة، وتسهم نتائج المسح في تصويب بيانات الأسر، وتحديد مدى استمرارية الاستحقاق، وتوجيه الأسر إلى البرامج أو التدخلات التي تتناسب مع احتياجاتها الفعلية، سواء ضمن برامج التحويلات النقدية المنتظمة أو برامج الاستجابة للصدمات.

وخلال عام 2025، شكّل مشروع المسح أداة داعمة لتطوير جودة البيانات وتعزيز الثقة في منظومة الاستهداف، كما أسهم في تحسين كفاءة المتابعة والتقييم، وضمان عدالة توزيع الدعم، والحد من أخطاء الاستبعاد أو الاشتغال، ويبرز هذا المشروع الدور التكميلي للمتابعة الميدانية إلى جانب الأنظمة الإلكترونية، بما يعزز التكامل بين العمل الميداني والتحليل المؤسسي.

وتنوّعت الإجراءات المالية التي تم اتخاذها بناءً على نتائج مشروع المسح ما بين استمرارية الانتفاع أو إيقاف المعونة، وذلك وفقاً لتحديث أوضاع الأسر ومدى انطباق معايير الاستحقاق. ويبين الجدول أدناه أعداد ونسب هذه الإجراءات حسب نوع البرنامج، ويظهر الجدول أدناه أعداد ونسب هذه الإجراءات حسب نوع البرنامج حيث بلغت نسبة الحالات التي تم مسحها من برنامج المعونات المالية الشهرية 100%، و نسبة الحالات التي تم مسحها من برنامج الدعم التقدي الموحد 57.22%، و بلغ متوسط نسبة انجاز مشروع المسح لعام 2025 78.11% ، و عدد حالات الإيقاف من برامج صندوق المعونة الوطنية 24,187.

البرنامج	عدد الحالات التي تم مسحها	نسبة الانجاز	عدد حالات الإيقاف
المعونات المالية الشهرية	49,579	99.00%	4,532
الدعم النقدي الموحد	65,036*	57.22%	19,655
المجموع	114,615	78.11%	24,187

مشروع مسح 2025



تم إضافة مسح حالات التخصيص 28,150 الى حالات المسح برنامج الدعم النقدي الموحد

برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي

قائمة الشركاء 2025



برامج التدريب

يُنْتَهَج صندوق المعونة الوطنية في نهجه للتمكين الاقتصادي والاجتماعي على دعم الانتقال التدريجي للأسر المنتفعة من الاعتماد على المساعدات النقدية إلى الاعتماد على الدخل المستدام والعمل المنتج، وذلك ضمن إطار نهج الدعم النقدي المعزَّز بالخدمات الإضافية، الذي يربط المساعدات النقدية بحزمة متكاملة من التدخلات التنموية الهادفة إلى تعزيز الاعتماد على الذات وتحسين فرص العمل والدخل.

ويشمل هذا النهج تنفيذ برامج تدريب مهني وتقني وريادي، مصمَّمة بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل، ودعم مسارات التشغيل والتشغيل الذاتي، وتعزيز ريادة الأعمال والمشاريع المنزلية والمدرَّة للدخل، إلى جانب تقديم حزمة متكاملة من خدمات الإرشاد المالي والاجتماعي والنفسي، ومتابعة المستفيدين، بما يضمن استدامة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتدخلات المنفَّذة، كما يركّز النهج على رفع وعي الفئات المستهدفة وارباب الأسر بأهمية برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز ثقافة الانتقال التدريجي من الاعتماد على الدعم إلى الاعتماد على الدخل المستدام والعمل المنتج.

وتنسجم تدخلات الصندوق في مجال التمكين مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدثه (2023-2033) ورؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033)، وأولويات السياسات الحكومية الرامية إلى الانتقال من الحماية إلى التمكين مع التركيز على الفئات ذات الأولوية، لا سيما النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر الأشد حاجة.

وخلال العام 2025، ركّز صندوق المعونة الوطنية على تعزيز الإطار المؤسسي لبرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تطوير السياسات والأدلة الإجرائية، وتحسين آليات التنسيق والتكامل مع الشركاء من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى تعزيز منظومة المتابعة والتقييم القائمة على النتائج وقياس الأثر، بما يسهم في رفع كفاءة التدخلات، وتحسين جودتها، وتعظيم أثرها على مستوى الأفراد والأسر.

وفيما يلي استعراض لإحصائيات برامج التدريب والتشغيل التي نفذها الصندوق في عام 2025

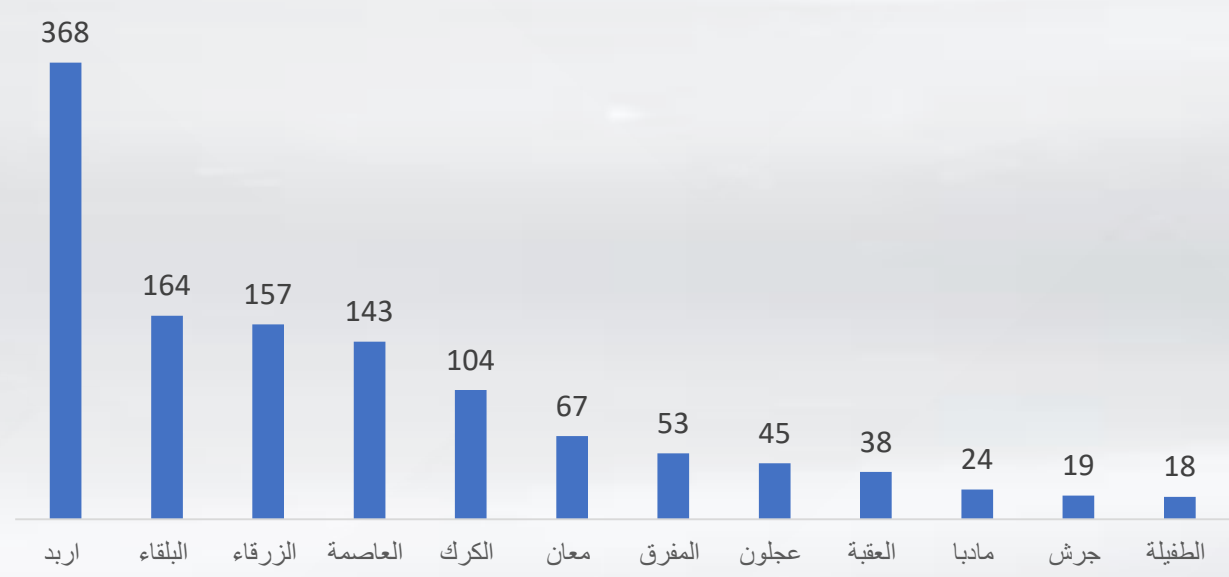
انجازات برنامج التدريب

استفاد 1,200 فرد من ابناء وأفراد الأسر المنتفعة القادرين على العمل من برامج التدريب في عام 2025 ، تجاوزت نسبة الإناث أكثر من 65% من اجمالي الحالات المستفيدة، ويظهر الجدول التالي توزيع المستفيدين من برامج التدريب

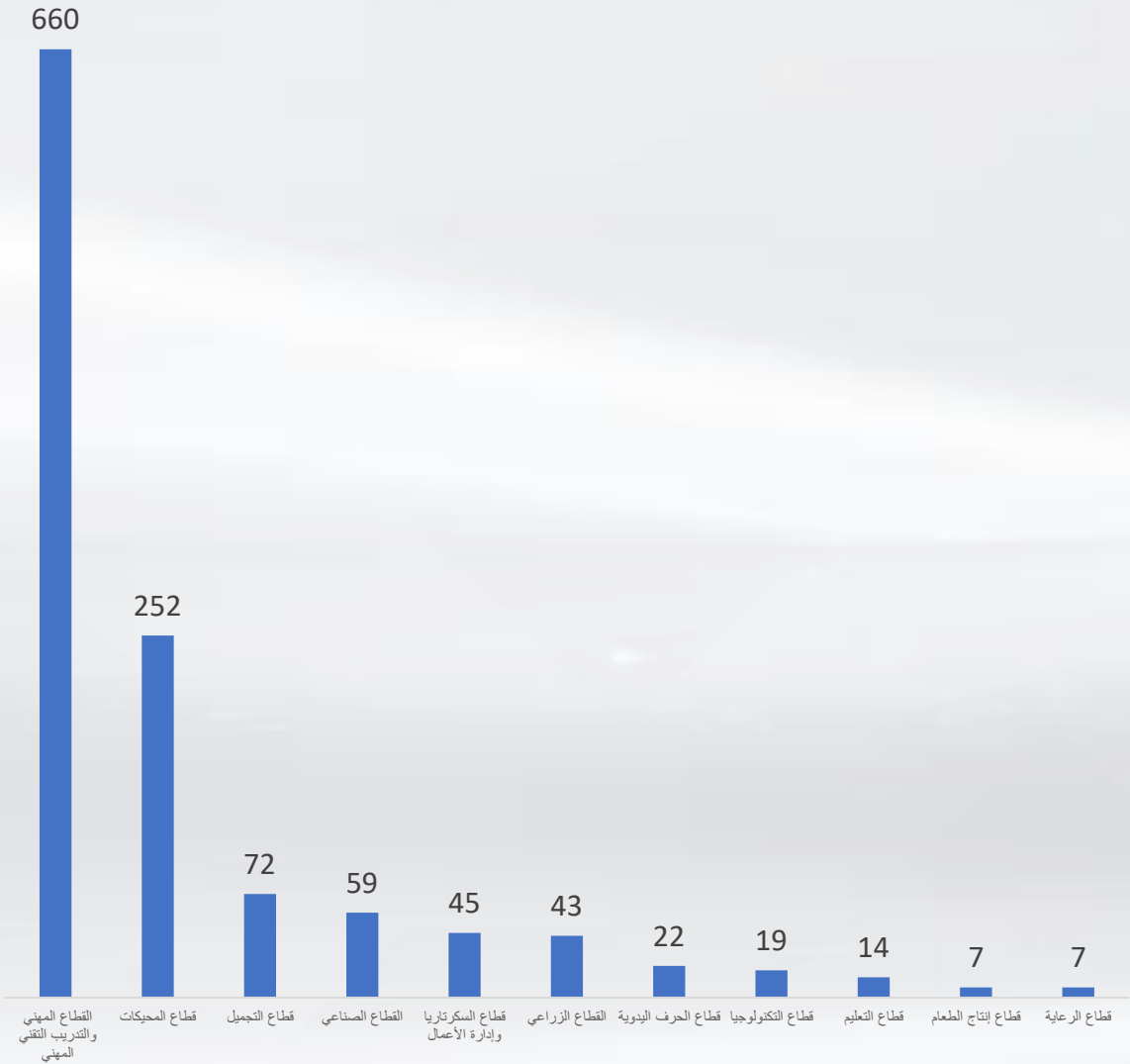
خلال العام 2025 حسب المحافظات والجنس

المحافظة	اجمالي المدربين	ذكور	اناث	نسبة الإناث من إجمالي المتدربين
محافظة اربد	368	152	216	%58.70
محافظة البلقاء	164	47	117	%71.34
محافظة الزرقاء	157	80	77	%49.04
محافظة الطفيلة	18	0	18	%100.00
محافظة العاصمة	143	55	88	%61.54
محافظة العقبة	38	10	28	%73.68
محافظة الكرك	104	29	75	%72.12
محافظة المفرق	53	15	38	%71.70
محافظة جرش	19	3	16	%84.21
محافظة عجلون	45	15	30	%66.67
محافظة مادبا	24	2	22	%91.67
محافظة معان	67	7	60	%89.55
المجموع	1,200	415	785	%65.42

توزيع المستفيدين من برامج التدريب حسب المحافظة



توزيع المستفيدين من برامج التدريب حسب قطاع التدريب



تنوعت برامج التدريب التي يقدمها الصندوق لتشمل مجموعة واسعة من القطاعات، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته، وقد أظهرت البيانات أن القطاع المهني والتدريب التقني المهني استحوذ على النسبة الأكبر من المستفيدين، حيث بلغت النسبة 55% من إجمالي المتدربين، مما يعكس الإقبال الكبير على فرص العمل في هذا المجال، تلاه قطاع المحيكتات بنسبة 21%، وهو قطاع محوري في الاقتصاد يوفر فرصًا متعددة ومتنوعة، أما قطاع التجميل، فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة 6%، مما يدل على زيادة الطلب على الكفاءات في مجالات التجميل نتيجة النمو المتزايد في قطاع التجميل.

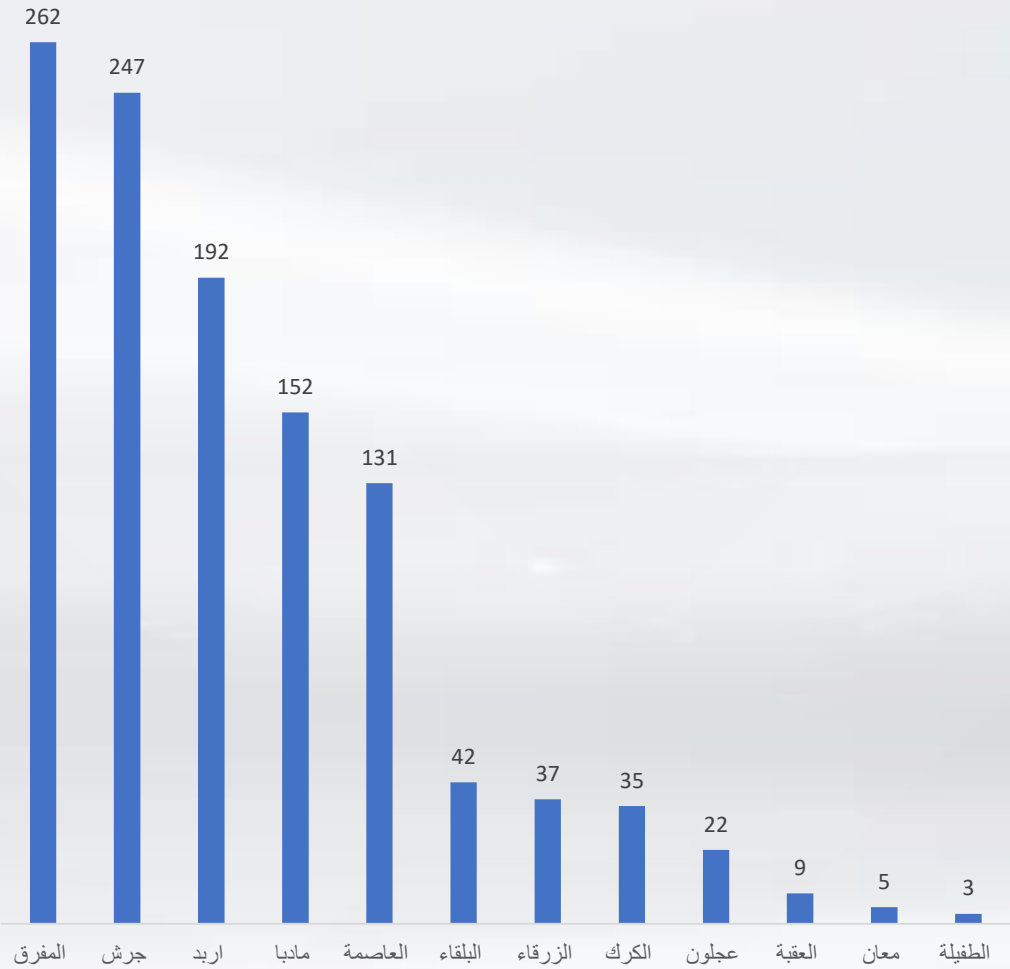
قطاع	اجمالي المدربين	ذكور	اناث	نسبة القطاع من إجمالي المتدربين
القطاع المهني والتدريب التقني المهني	660	328	332	55.00%
قطاع المحيكتات	252	3	249	21.00%
قطاع التجميل	72	15	57	6.00%
القطاع الصناعي	59	33	26	4.92%
قطاع السكرتاريا وإدارة الأعمال	45	10	35	3.75%
القطاع الزراعي	43	21	22	3.58%
قطاع الحرف اليدوية	22	1	21	1.83%
قطاع التكنولوجيا	19	0	19	1.58%
قطاع التعليم	14	3	11	1.17%
قطاع إنتاج الطعام	7	1	6	0.58%
قطاع الرعاية	7	0	7	0.58%
المجموع	1,200	415	785	100%

في إطار التزام الصندوق بتمكين الأسر اقتصاديًا، يواصل صندوق المعونة الوطنية جهوده لتوفير فرص عمل لأفراد الأسر المستفيدة من برامج التحويلات النقدية، ويتم ذلك من خلال التنسيق المستمر مع الشركاء ومؤسسات المجتمع المدني لتسهيل الوصول إلى فرص العمل المتاحة.

وفي عام 2025، نجح الصندوق في تشبيك 1,137 مستفيدًا بفرص تشغيل موزعة في مختلف محافظات المملكة، بلغت نسبة الإناث أكثر من 36% من إجمالي الحالات المستفيدة. ويُظهر الجدول أدناه توزيع الأفراد الذين تم تشغيلهم حسب المحافظة والجنس.

المحافظة	اجمالي المشغلين	ذكور	اناث	نسبة الإناث من إجمالي المشغلين
محافظة اربد	192	119	73	38.00%
محافظة البلقاء	42	20	22	52.40%
محافظة الزرقاء	37	10	27	73.00%
محافظة الطفيلة	3	3	0	0.00%
محافظة العاصمة	131	92	39	29.80%
محافظة العقبة	9	9	0	0.00%
محافظة الكرك	35	35	0	0.00%
محافظة المفرق	262	192	70	26.70%
محافظة جرش	247	131	116	47.00%
محافظة عجلون	22	13	9	40.00%
محافظة مادبا	152	94	58	38.20%
محافظة معان	5	5	0	0.00%
المجموع	1,137	723	414	36.41%

توزيع المشغلين حسب المحافظة



تساهم وزارة العمل في دعم جهود تشغيل أفراد الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية عبر منصة التشغيل الوطني "سجل"، التي تعمل على تشبيك الباحثين عن العمل مع الجهات المشغلة، حيث بلغ عدد الأفراد المسجلين على المنصة 15,313 شخصًا حتى نهاية عام 2025، وتجاوزت نسبة الإناث أكثر من 42% من إجمالي المسجلين، مما يعكس التزام الصندوق بتعزيز فرص العمل للجنسين على حد سواء.

بيانات المستفيدين التراكمية من صندوق المعونة الوطنية و المستفيدين من برنامج التشغيل الوطني "منصة سجل"

قام صندوق المعونة الوطنية بإجراء تحليل شامل للأسر المستفيدة من برنامج التشغيل الوطني، أي التي تم تشغيل احد افرادها ضمن هذا المشروع وأثر ذلك على انتفاعهم من برامج التحويلات النقدية، حيث أظهرت النتائج أن 1,194 أسرة من إجمالي الأسر المستفيدة قد حققت تحسُّناً ملحوظاً في مستوى دخلها، مما مكنها

من الخروج من دائرة الفقر، بناءً على ذلك، تم تخرج هذه الأسر من برنامج التحويلات النقدية، في خطوة تعكس نجاح المبادرات التشغيلية في تحقيق أهدافها بتحسين الأوضاع الاقتصادية للمستفيدين وتعزيز الاعتماد على الذات.

من ناحية أخرى، أشار التحليل إلى أن 1,273 أسرة من الأسر المستفيدة استمرت في تلقي المساعدات النقدية، رغم أن عمل أحد أفراد الأسرة ساهم في تقليص الفجوة المالية وتحسين مستوى معيشتها، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لإخراجها تمامًا من دائرة الفقر، مما يؤكد أهمية الاستمرار في دعم هذه الأسر لتجاوز التحديات الاقتصادية التي

تواجهها.

الحالة	العدد	الاناث	الذكور	نسبة الإناث من إجمالي المسجلين
الافراد المسجلين	15,313	6,572	8,741	42.92%
الأفراد المشغلين من خلال المنصة واستفادوا من الدعم	7,107	2,926	4,181	41.16%

وضع الانتفاع	عدد الأسر	الاناث	الذكور	النسبة من إجمالي الحالات
تم ايقاف المساعدات (تخريج)	1,194	632	562	48.60%
تحت الرصد و المتابعة (تحسين المستوى المعيشي للأسرة، و استمرارية الانتفاع من الدعم لبقاء فجوة الفقر للأسرة).	1,273	539	734	51.60%
المجموع	2,467	1,171	1,296	100.00%

2 التمكين الاجتماعي

الخدمات الإضافية "تكافل+":

تشير الأدلة والتجارب الدولية إلى أن دمج برامج التحويلات النقدية مع حزمة من الخدمات الإضافية يُسهم في تعظيم الأثر الاجتماعي للتدخلات، ويعزز قدرتها على إحداث تحسينات مستدامة في مختلف جوانب حياة الأسر، فبينما تسهم التحويلات النقدية المنتظمة في تخفيف الضغوط المالية وتحسين القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن الدعم النقدي وحده لا يكفي لمعالجة التحديات غير المالية التي تواجه الأسر الفقيرة، ولا سيما تلك المرتبطة بفرص العمل، والصحة، والتعليم، والاندماج الاجتماعي.

وانطلاقاً من هذا الفهم، عمل صندوق المعونة الوطنية على تطوير نهج الخدمات الإضافية "تكافل+" بوصفه إطاراً تكاملياً يعزّز برامج التحويلات النقدية من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، بالتعاون مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين، ويهدف هذا النهج إلى دعم الأسر المستفيدة في الانتقال التدريجي من الاعتماد على المساعدات إلى بناء القدرات وتحقيق الاعتماد على الذات، بما ينسجم مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المحدث (2025–2033) في الربط بين الحماية والتمكين.

وترتكز الخدمات الإضافية "تكافل+" على توجيه الأسر المستفيدة من برامج التحويلات النقدية إلى تدخلات متخصصة تتناسب مع احتياجاتها الفعلية، استناداً إلى البيانات ونتائج المتابعة والتقييم، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسر على المدى المتوسط والطويل.

وفيما يلي استعراض لأبرز التدخلات والخدمات الإضافية التي تم تنفيذها ضمن إطار الخدمات الإضافية تكافل+ خلال عام 2025:

التمكين الاجتماعي كاش بلس	الجهة الشريكة	عدد المستفيدين
التأمين الصحي للأفراد المستفيدين من برامج الصندوق بالتعاون مع وزارة الصحة و دائرة التأمين الصحي	وزارة الصحة/ إدارة التأمين الصحي	238,030 فرد
مشروع مكاني بالتعاون مع منظمة اليونيسيف	بالتعاون مع منظمة اليونيسيف (خدمات تعليمية، صحية، رعاية والدية، مهارات حياتية للأطفال)	20,194 فرد
المساعدات الإضافية من خلال المبادرات	الديوان الملكي العامر، مؤسسة والي العهد، الهيئة الهاشمية الخيرية الأردنية، وغيرها من الجهات المانحة والشريكة	30,477 أسرة
التمكين الاجتماعي بالشراكة مع المجتمع المدني	قسائم تعليمية، قسائم شرائية، منح تعليمية، عمليات جراحية، بنك الملابس	20,577 أسرة

الإنجاز في مجال التطوير لعام 2025

الإنجاز في مجال التطوير لعام 2025

في إطار سعيه المستمر لتحقيق التحسين والتطوير في كافة جوانب عمله، قام صندوق المعونة الوطنية خلال عام 2025 بتحقيق إنجازات كبيرة في مجالات الشراكات و التعاون الدولي ، التحول الرقمي و تسهيل الوصول، التقييم و المتابعة، الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية، رفع القدرات المؤسسية لموظفين، مما يعكس التزام الصندوق بتطوير الاداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأسر المستفيدة. بما يعزز فعالية استجابته لمتطلبات المجتمع.

وفيما يلي استعراض لأبرز هذه الإنجازات

1 الشراكات والتعاون الدولي

في إطار تعزيز قدراته وتوسيع نطاق تأثيره، واصل صندوق المعونة الوطنية خلال عام 2025 تطوير شراكاته الاستراتيجية مع مختلف الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الخاصة، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك وتحقيق أهداف الصندوق في تحسين جودة الخدمات المقدمة للأسر المحتاجة.

لقد أسهمت هذه الشراكات في تعزيز تطوير قدرة الصندوق في برامج التمكين الاقتصادي وذلك للوصول إلى الفئات المستهدفة بشكل أكثر فعالية، وتوسيع نطاق خدماته، بما يتماشى مع استراتيجيته لتوفير حلول شاملة ومستدامة، كما كانت هذه الاتفاقيات بمثابة منصة لتبادل الخبرات والمعرفة بين مختلف الأطراف، مما يساهم في تطوير برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق الدعم الاجتماعي في المملكة.

وفيما يلي استعراض لأبرز الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال عام 2025، وأوجه التعاون التي تم التركيز عليها، بما يعكس التزام الصندوق بتعزيز شراكاته لتحقيق أثر إيجابي ومستدام على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

الجهة الشريكة	أوجه التعاون
وزارة العمل	زيادة نسبة تشغيل منتفعي الصندوق من 7-15% مع الحرص على متابعة المشتغلين في سوق العمل، إضافة إلى توفير التدريب المطلوب لهم لصقل مهاراتهم لتمكينهم من الحصول على فرص عمل مستدامة في سوق العمل.
برنامج الأغذية العالمي	تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات المستهدفة من برامج صندوق المعونة الوطنية.
البريد الأردني	تنفيذ برامج تشغيلية مشتركة، من خلال تعيين 20 شخصًا من أبناء الأسر المنتفعة من خدمات الصندوق، ضمن جهود مشتركة لتمكين الفئات المستهدفة اقتصاديًا، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج تدريبي متخصص لـ 20 شخصًا من أبناء المستفيدين في مجال التجارة الإلكترونية، بهدف تعزيز مهاراتهم وتمكينهم من دخول سوق العمل بفرص منتجة ومستدامة تعود بالنفع على أسرهم.
جامعة الطفيلة التقنية	توفير فرص تدريب نوعي لأبناء الأسر المنتفعة من الصندوق في التخصصات والقطاعات التي يحتاجها سوق العمل، بما في ذلك برامج للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين المتدربين من المهارات العملية والمهنية اللازمة لتعزيز فرصهم في التوظيف أو بدء مشاريعهم الخاصة، إضافة إلى بناء قدرات المستفيدين وتنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية.
جامعة البلقاء التطبيقية	توفير فرص تدريب وتأهيل لأبناء الأسر المنتفعة في التخصصات والقطاعات التي يحتاجها سوق العمل، بما يُسهم في تزويدهم بالمعارف والمهارات العملية التي تعزز فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة أو تأسيس مشاريعهم الخاصة.
شركة توليد الكهرباء المركزية	تعزيز برامج التمكين المختلفة ودعم الأسر المنتفعة إقتصاديًا واجتماعيًا، وتطوير مهارات أبناء المستفيدين لتحقيق أهداف سياسات التخريج التي يتبناها الصندوق.
مؤسسة اعمار لواء الجيزة	تنفيذ برامج وانشطة ومشاريع تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق مصادر دخل متنوعة للأسر في لواء الجيزة.
منصة هداية أكاديمي	تأهيل أبناء الأسر المنتفعة و دمجهم في سوق العمل، ورفع مستوى القدرات المعرفية والمهارية لأبناء الأسر، من خلال برامج تعليمية وتدريبية جديدة ومستدامة، وتحسين جودة التعليم وتطوير مهارات الأفراد لتمكينهم وتأهيلهم للمرحلة الإنتاجية والاعتماد على الذات.
الجمعية الوطنية لتمكين الأسرة	تمكين أفراد الأسر المنتفعة من الصندوق اقتصادياً واجتماعياً خاصة فئة النساء والشباب لتسهيل دمجهم في سوق العمل المحلي .
جمعية النشميات الخيرية	تحسين المستوى الاقتصادي للأسر المنتفعة من برامج الصندوق، من خلال بناء قدرات النساء والفتيات، وتأهيلهن لسوق العمل عبر برامج تدريبية متخصصة، إضافة إلى تعزيز ورفع قدرات الكوادر العاملة في الصندوق.
مؤسسة حرير للتنمية المجتمعية	دعم الأسر المحتاجة وتمكينها اقتصاديا عبر برامج مختلفة.
جمعية الإغاثة الإسلامية عبر العالم	تحسين المستوى الاقتصادي للأسر المنتفعة من برامج الصندوق من خلال تعزيز وبناء قدرات النساء والفتيات وإلحاقهم ببرامج تدريبية بمختلف المجالات، كما تعمل على رفع كفاءة الكوادر العاملة في الصندوق.
جمعية أوكسفام جي بي	توفير فرص عمل للأسر المنتفعة والمحتاجة في محافظة المفرق والتي تسهم في تحسين سبل العيش.
جمعية أركس – ارتشي للثقافة والتنمية	دعم المستفيدين من برامج الصندوق، وتطوير مشاريعهم الإنتاجية، وتعزيز التعاون في مجالات التمكين الإقتصادي والاجتماعي.

2 التحول الرقمي و تسهيل الوصول



تم اطلاق خدمة شهادة لمن يهمه الأمر، حيث تهدف الخدمة إلى التسهيل على طالبي الخدمة ومنتفعي صندوق المعونة الوطنية في الحصول على وثيقة تبين انتفاع طالب الخدمة من الصندوق، والتي تطلبها العديد من الجهات الحكومية والجامعات والشركات والجمعيات الخيرية.

كما تم اطلاق خدمة المعونات الطارئة، مما يضمن وصول الدعم بشكل أكثر فعالية وسرعة إلى الفئات المستهدفة، وذلك بهدف تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات أمام المواطنين، ويأتي هذا التطوير متوافقاً مع مضامين الاستراتيجية الوطنية المعنية بتطوير الحماية الاجتماعية وبرنامج تحديث القطاع الحكومي.

وتم استحداث مكاتب لصندوق المعونة الوطنية في كل من المعراض و مؤاب لغايات تسهيل وصول المستفيدين لهذه الخدمات بدلاً من التنقل لاماكن بعيدة، بهدف توفير الجهد والوقت والمال على المستفيدين عبر تقديم الخدمات في مناطق قريبة من سكنهم

3 المتابعة والتقييم

في إطار التزام صندوق المعونة الوطنية بتعزيز فاعلية التدخلات الاجتماعية وتحسين الأثر طويل المدى لبرامجه، واصل الصندوق خلال عام 2025 تطوير منظومة المتابعة والتقييم بوصفها أداة أساسية لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة، وتحسين تصميم البرامج، وضمان توجيه الموارد نحو التدخلات الأكثر أثراً واحتياجاً.

تطوير نظرية التغير

عمل الصندوق على ترسيخ استخدام نظرية التغير كإطار مرجعي لتصميم وتقييم برامجه المختلفة، بما يوضح العلاقة بين المدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج المتوقعة على مستوى الأسر والمجتمع، وقد ساهم هذا النهج في تحسين وضوح الأهداف، وتعزيز الاتساق بين التدخلات المختلفة، وربط برامج التحويلات النقدية والخدمات الإضافية وتدخلات الاستجابة للصدمات ضمن مسار متكامل يسعى إلى الانتقال من الحماية إلى التمكين.

إنشاء فريق دراسات متخصص

وفي خطوة مؤسسية تهدف إلى تعزيز استدامة نظام المتابعة والتقييم، تم العمل على إنشاء فريق دراسات متخصص ضمن هيكل الصندوق، يُعنى بتطوير وتنفيذ أنشطة المتابعة والتقييم والدراسات التحليلية في المراحل القادمة، ويُناط بهذا الفريق إعداد الدراسات التي تسهم في دعم التخطيط الاستراتيجي ورفع جودة المخرجات المعرفية للصندوق.

تطوير منهجية توزيع المبادرات

وفي سياق تعزيز العدالة والكفاءة في توزيع التدخلات غير النقدية، عمل الصندوق على تطوير منهجية واضحة لتوزيع المبادرات تستند إلى بيانات المتابعة والتقييم ونتائج الدراسات، بما يضمن توجيه المبادرات إلى المناطق والفئات الأكثر احتياجاً، ويحد من الازدواجية، ويعزز التكامل بين الشركاء والتدخلات المختلفة.

● تفعيل دور لجنة المتابعة والتقييم

كما شهد عام 2025 تفعيلًا متقدمًا لدور لجنة المتابعة والتقييم من خلال رفع قدرات أعضائها عبر برامج تدريبية متخصصة، وإعادة توجيه مهام اللجنة بما يتناسب مع المهارات والمعارف التي تم تطويرها. وقد أسهم ذلك في تعزيز دور اللجنة في مراجعة النتائج، وتقديم التوصيات المبنية على الأدلة، ودعم عملية التعلم المؤسسي داخل الصندوق. ويعكس هذا التطور في منظومة المتابعة والتقييم توجه صندوق المعونة الوطنية نحو بناء نظام مؤسسي أكثر نضجًا واستدامة، قادر على قياس الأثر، وتحسين الأداء، وتعظيم القيمة الاجتماعية للتدخلات، وبما ينسجم مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2033-2025.

4 الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية لعام 2025

استنادًا إلى دور نظم المعلومات الجغرافية كأداة أساسية في التحليل والتخطيط ودعم اتخاذ القرار، استمر تطوير وتعزيز العمل في قسم الخرائط الرقمية خلال عام 2025 من خلال دعم جهود الصندوق وتحسين كفاءة المخرجات، وقد تجسدت إنجازات هذا العام في توسيع استخدام التقنيات الجيومكانية وتطبيقاتها، مما يعكس التزام الصندوق بالابتكار واستثمار البيانات المكانية بشكل فعال في تقديم خدماته وبرامجه. وفيما يلي أبرز الإنجازات التي حققها القسم خلال العام:

● تعزيز جودة العمل الميداني

تدريب الباحثين الميدانيين على التقاط الإحداثيات بدقة باستخدام أنظمة GPS، ورفع كفاءة جمع البيانات باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في عملية المسح الميداني لضمان توثيق البيانات المكانية بشكل دقيق ومنهجي.

● دعم المبادرات والمشاريع الوطنية بالمعلومات المكانية

تقديم التحليل الجغرافي لمشروع "توسيع الوصول إلى رياض الأطفال" بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، بما يشمل تحديد الأطفال غير الملحقين وربط مواقعهم بنطاقات المسافة من أقرب روضة.

● تعزيز التكامل الوطني للبيانات الجغرافية

مشاركة وتبادل الطبقات والخرائط المكانية مع الجهات ذات العلاقة، بما يعزز دقة البيانات ويوحد مصادر المعلومة الجغرافية.

● تحليل التوزيع المكاني لفروع صندوق المعونة الوطنية

تنفيذ التحليل السنوي لتوزيع الفروع على مستوى محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لتقييم تغطية المكاتب، وقياس كفاءتها الجغرافية، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تعزيز.



5 مركز الدعم والمساندة Call Center

يعد مركز الاتصال والمساعدة في صندوق المعونة الوطنية أحد الركائز الأساسية لتحسين تجربة المستفيدين وضمان تقديم خدمات عالية الجودة، يهدف المركز إلى تعزيز التواصل مع الأسر المستفيدة من برامج الصندوق والمتقدمين للاستفادة منها، حيث يوفر قناة مباشرة لتلقي الاستفسارات، الشكاوى، والاقتراحات.

يعمل المركز على تقديم الدعم الفني والإرشاد اللازم للمستفيدين فيما يتعلق بآليات التقديم، متابعة الطلبات، وتوضيح معايير الاستحقاق. كما يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية وتوفير معلومات دقيقة حول برامج الصندوق وإجراءات العمل، مما يساهم في بناء ثقة المستفيدين وتحقيق رضاهم.

وبفضل استخدام أحدث التقنيات وتوفير كوادر مؤهلة، استطاع مركز الاتصال والمساعدة تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات المستفيدين بكفاءة واستجابة سريعة، مما يعكس التزام الصندوق بتعزيز جودة الخدمات المقدمة.

يعمل في قسم الدعم والمساندة 12 موظف للرد على اتصالات المواطنين، وبلغ إجمالي عدد المكالمات 202,261 مكالمة في عام 2025، تم الاستجابة لـ 85% من هذه المكالمات. وفيما يلي توزيع الاتصالات حسب الأشهر ومعدل الاستجابة في كل شهر

الشهر	عدد المكالمات المستقبلية	عدد المكالمات التي تم التعامل معها	معدل وقت المكالمات	نسبة الاستجابة	معدل المكالمات في اليوم
كانون الثاني	15,595	511,41	00:01:17	93%	743
شباط	21,679	17,486	00:01:14	81%	1,084
آذار	14,295	11,689	00:01:12	82%	715
نيسان	90,131	12,315	00:01:25	93%	660
أيار	11,987	10,914	00:01:29	92%	631
حزيران	710,12	17,265	00:01:30	80%	1,277
تموز	15,027	13,694	00:01:31	91%	653
آب	14,070	12,026	00:01:29	85%	670
ايلول	20,825	15,591	00:01:34	75%	992
تشرين اول	121,91	16,356	00:01:34	86%	869
تشرين ثاني	20,618	14,606	00:01:24	71%	982
كانون اول	14,144	12,589	00:01:24	89%	786
المجموع	202,261	169,042	00:01:17	85%	839

6رفع قدرات العاملين في الصندوق لعام 2025

انطلاقاً من التزام الصندوق الاستراتيجي بتعزيز الكفاءة المؤسسية ورفع مستوى الأداء، يعد بناء قدرات الموظفين مكانة محورية ضمن أولويات عام 2025، حيث يعد هذا الالتزام استثماراً نوعياً في العنصر البشري، إيماناً بأن الكوادر المؤهلة هي الركيزة الأساسية لتحقيق التميز في عمل الصندوق.

تم تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية التي هدفت إلى تطوير مهاراتهم، زيادة كفاءاتهم التشغيلية وتعزيز المهارات السلوكية و الفنية و القيادية لتمكن من التعامل بفعالية مع التحديات اليومية والمستجدات في مجال الحماية الاجتماعية.

تنقسم برامج التدريب إلى خمسة محاور رئيسية:

- برامج تدريب فنية تخصصية.
- برامج تدريب لترفيه من خلال معهد الإدارة العامة.
- برامج تدريب لتطوير الأداء الموظفين.
- برامج تدريب ممولة من الدوائر الحكومية.
- برامج تدريب ممولة من المنظمات الدولية.

وفيما يلي أبرز البرامج التدريبية التي شارك فيها موظفو الصندوق في عام 2025 وأعداد الموظفين المشاركين في كل برنامج.

البرامج التدريبية الفنية التخصصية

#	اسم البرنامج	عدد الموظفين
1	بناء القدرات حول إستقطاب وتعيين الموظفين في القطاع العام لسنة 2024	2

البرامج التدريبية التي عقدت لغايات الترفيه في معهد الإدارة العامة في الأقاليم الثلاث

#	اسم البرنامج	عدد الموظفين
1	توجيه الموظف الجديد	5
2	التخطيط الاستراتيجي	10
3	المهارات الإدارية المتكاملة	13
4	تعزيز ممارسات الحوكمة	2
5	مهارات الاتصال والعمل الجماعي	1
6	التفكير الاستراتيجي واستشراف المستقبل	1

البرامج التدريبية التي عقدت على نفقة الصندوق لغايات تطوير أداء الموظفين وتأهيلهم

#	اسم البرنامج	الجهة المنظمة	عدد الموظفين
1	التدريب على مبادئ التعامل مع المستفيدين في الميدان	صندوق المعونة الوطنية	90
2	إدارة وتقييم الأداء	صندوق المعونة الوطنية	36
3	إدارة وتقييم الأداء	صندوق المعونة الوطنية	98
4	صقل المهارات الرقمية/ الموظفون ومقدمو الخدمات المستوى الاول	معهد الادارة العامة	6
5	صقل المهارات الرقمية/ الموظفون ومقدمو الخدمات المستوى الثاني	معهد الادارة العامة	6
6	صقل المهارات الرقمية/ الموظفون ومقدمو الخدمات المستوى الثالث	معهد الادارة العامة	6

اسم البرنامج	الجهة المنظمة	عدد الموظفين
7	صقل المهارات الرقمية/ الموظفون ومقدمو الخدمات المستوى الرابع	معهد الادارة العامة 6
8	صقل المهارات الرقمية/ الموظفون ومقدمو الخدمات المستوى الخامس	معهد الادارة العامة 6
9	اللغة الإنجليزية لموظفي القطاع العام	معهد الادارة العامة 31
10	تقييم الأثر التنظيمي	معهد الادارة العامة 4
11	الوثيقة القياسية لمناقصة شراء اللوازم	معهد الادارة العامة 5
12	إدارة الموارد البشرية	معهد الادارة العامة 3
13	الشهادة المتقدمة في إدارة الموارد البشرية ACHRM	معهد الادارة العامة 1
14	توجيه الموظف الجديد	معهد الادارة العامة 2
15	أمن المعلومات+Security	مركز PIONEERS ACADEMY 1
16	Power BI	دائرة الإحصاءات العامة 3
17	تحليل احصائي بإستخدام برمجية (اكسل)	دائرة الإحصاءات العامة 4
18	تدريب متخصص على برنامج Excel	صندوق المعونة الوطنية 15

البرامج التدريبية الممولة من قبل الدوائر الحكومية

اسم البرنامج	الجهة المنظمة	عدد الموظفين
1	الدورة التحضيرية لإدارة المشاريع الاحترافية PMP	معهد الادارة العامة 3
2	ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي	معهد الادارة العامة 1
3	تطوير عمل وحدات الرقابة الداخلية في القطاع العام وفقا للمعايير العالمية وافضل الممارسات المهنية	معهد الادارة العامة 6
4	تدريب مدربين TOT	معهد الادارة العامة 1
5	الدورة التحضيرية لإدارة المشاريع الرشيقة	معهد الادارة العامة 1
6	المهارات والاساليب الحديثة في اكتشاف التزوير والاحتيال المالي	المعهد المالي 1
7	إدارة نشاط التدقيق الداخلي (تخطيط، تنفيذ، نتائج، توصيات)	المعهد المالي 1
8	إجازة المدقق الداخلي	المعهد المالي 1
9	برنامج تأهيل المحاسب الحكومي	المعهد المالي 3

البرامج التدريبية الممولة من قبل المنظمات الدولية

اسم البرنامج	الجهة المنظمة	عدد الموظفين
10	برنامج متخصص في وحدات الرقابة الداخلية "اعداد تقارير التدقيق والرقابة الداخلية"	المعهد المالي 1
11	برنامج متخصص في وحدات الرقابة الداخلية "مهارات التدقيق على الأنظمة المحوسبة"	المعهد المالي 1
12	نمذجة الأعمال المؤسسية ArchiMate	المركز الوطني للأمن السيبراني 2
13	البرنامج الخاص بالوحدات التقنية	المركز الوطني للأمن السيبراني 2
14	برنامج متخصص للعاملين في وحدات الرقابة الداخلية "دور وحدة الرقابة في تقييم الحوكمة"	المعهد المالي 1
15	برنامج متخصص للعاملين في وحدات الرقابة الداخلية "توكيد وتحسين الجودة"	المعهد المالي 1
16	خرائط الطرق	المركز الوطني للأمن السيبراني 6
17	مشروع رفع الوعي في مجال الذكاء الاصطناعي لعام 2025	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة 40
18	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	المعهد المالي 1

اسم البرنامج	الجهة المنظمة	عدد الموظفين
1	ضبط الجودة في آليات الشكاوي والتغذية الراجعة في صندوق المعونة الوطنية	برنامج الأغذية العالمي (WFP) 58
2	مراقبة مخرجات الأمن الغذائي لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية	برنامج الأغذية العالمي (WFP) 89
3	نظم المعلومات الجغرافية في صندوق المعونة الوطنية	برنامج الأغذية العالمي (WFP) 90
4	الحماية من الإستغلال والاساءة الجنسية	اليونيسيف 2
5	عرض ومراجعة مسودة دليل الخدمات الاجتماعية الإضافية	اليونيسيف مشروع مكاني 60
6	التمكين الاقتصادي والتواصل الفعال مع المستفيدين	منظمة Oxfam 60
7	دورة تدريب المدربين على برامج الصندوق والاشتمال المالي	برنامج الأغذية العالمي (WFP) 84

